التحقيقات الرضيه لحل الحاشية الزاهدية

على الرسالة القطبيه للشيخ محمد عبد الحليم

شکر للخالق الواحد علی طبع حاشیة حاشیة السید الزاهد المسماة

بحاشیة حاشیة الزاهد علی الرسالة المنتهیة بالتحقیقات المرضیة

١٢٦٢

فی المطبع العلوی باهتمام علی بخش خان اللکهنوی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن بيده ازالة الموجودات وفي قدرته اعادة المعدومات والصلوة على من هو اول الاشكال وعلى من تبعه سيما الاصحاب والآل

اما بعد فيقول العبد المفتاق الى رحمة ربه الكريم محمد بن [illegible] [illegible]

[illegible]

بمعنى الحاضر عند الذات المدركة لان ذات العالم في مرتبة ذاته حاضرة عندها على ما سياتي فلا تحقق ههنا بين مصداق العلم والعالم مجلية

[illegible]

وثانيها البعدية الثانية وهي التي بها يكون اجتماع الموجود مع المقبل اجتماعا داتيا ممتنعا فاذا اقسم هذه البعدية ههنا يرجع الحاصل الى

اى بالعلم موزونة القسمة على تحقق مصداق كالغرو ومنه بعد تحقق مصداق العالم الذى هو الحادث بعدية زمانية يعنى انه تحقق المطلق الذى

كلام المحشى رح يكون مورد القسمة حصوليا حادثا ولا يشمل المورد العلم الحصولى القديم وثانيا ان النسبة بين هاتين البعديتين عموم وخصوص

البعد مع القبل ممتنعا بحيث يكون القبل فى زمان سابق والبعد فى زمان لاحق ووجه الاولوية ان هذا التعريف لا يصدق الا على

من الطبيعيات اراد من التجدد معنى حادث على اصطلاحى الحادث واراد بالبعدية البعدية الزمانية وبهذا التوجيه اندفع والعدول الى ورود لفظ كان مع تمكين ان يقال انه

يمكن بانه الحقيقين وخصائصهم انهم اذا كانوا ذو التحقيق ثم لا يتفاخروا عليها بل يتكلمون بالفاظ تدل على بعضهم البعض

تفسير المحشي للمتجدد بحصول الحادث لا الحادث فقط فلا يفيد التبادر الا ان يقال ان حرف التعريف للعهد فيستفاد الحصول

متبادر من الحصول المطلق الحدوث لكن كون الحدوث متبادر من اضافة الحصول الى صورة الشيء مبني على ان الكون والحصول الوجود

ان التعريفات يجب حملها على المعاني المتبادرة والمتبادر من العقل هو القوة العاقلة المقابلة للحواس الا الذي من المقابل

لذلك فلا يحمل النقل على الاذكر ففيه ان يحمل على الملاقي المشاهدة وجب فلم يقصد الى ان نقل بر الاغماض على الحق وههنا ان حمل الحصر

بقوله بانفسها العلوم فلا يدخل علم المبادي العالية للاعتبار تحت قوله والحضوري لا يكون بحصول الصورة فتشكر وقال المحقق البهاري انه انما

من الحصول التقسيم والثالث [illegible] وقصد الايجاز وطلب الاقتصار اذا كان محلا للمطلوب فيعتبر فلا يجوز ههنا كك لانه لو كان مقصد المص

لفة على [illegible] بالابلاغ وان كان خلافا للجمهور ومنها انه لو لم يرد بالبعدية البعدية الذاتية بل الزمانية وبعض المحشين للتصور والتصديق

المتصور للماهیات فیلزم ان لا یکون العقول والمبادی العالیة منقشة بالمعقولات ومصدقة للقضایا مع انها مدرکات منتقرفات

انی المتجدد ومطلقا لشمولها الحصولی القدیم ایضا فلا یکون الصفة مساویة للموصوف مع انه قد تقرر ان صفات المعارف مساویة لها

لاجتماع الموصوف ای المتجدد والصفة ای الذی آه فی الحصول الحادث لعلة بغیر ذاتا و وجود الصفة بدون الموصوف

او بخلاف ما اذا فسر المتجدد بالحادث فقط فلا یلزم بعض الصفة وهو الذی لا یلقی فیه مجرد والحضور العلم من الموصوف

والحصول الحادث من المتجدد بحصل بعض الصفة لا المساواة بین الموصوف والصفة ای المتجدد والذی لا یلقی

علیه الموصوف صدق علیه الصفة لا المساواة من الطرفین

فان قلت ان المحشی یدعی المساواة بین الصفة والموصوف اذا کان الموصوف ...

فی الصدق مع الاتحاد ... المساواة بین الصفة والموصوف فی التعریف

الا انه یکون کثیر الافراد فیکون اعرف فیصلح موضحا للموصوف الخاص ظاهر الفساد اذ کون الافراد کثیرة لا یوجب الا الاشتراک عدم الاستیان

الذی لا یکفی فیه مجرد الحضور مختص بالعلم الجزئیات المتغیرة مع المادة التی یمکن الحضور عندها فیخرج العلم المتعلق بالکلیات والجزئیات

المذكورة من هذا القول فلا يكون المقسم حصوليا حادثا بل يكون المقسم اخص منه اي مما منه فلا يبقى بين الصفة التي الذي لا يكون

الى الجزئيات والكليات دون العالم المتحكم فتدبر وتنبيها ان البعدية الذاتية تلائم ما في حاشية الحاشية من انه لا يجوز تفسير العلم المتجدد

المفترس في الشجاع مطلقا اعم من ان يكون رجلا او حيوانا مفترسا فالمعنى الحقيقي فرد من المعنى المستعمل فيه وههنا ليس كذلك اذ ليس

علا لم ان التوضيح هو رفع الاشتراك فلم لا يجوز ان يكون المراد بالتوضيح ان يحصل من الصفة وضع زائد على ما كان للموصوف

الجنس ان يحصل بهذا الموضوع لمن بعض الصفة او من مجموع المركب من الصفة ولا شك في انه اذا اريد السعدية الزمانية يحصل التوضيح بالمعنى الثاني ههنا

مهمتا للتصور والتصديق كما ان الحصول المطلق منقسم الى التصور والتصديق قلنا ان التصور والتصديق لا يصدق عليها التجدد بالمعنى

والتصور فقط دون التصديق فالمراد من الحفظ الواقع في كلام العلامة الدواني التصور لكونه مقابلا للتصديق واحتمل الفعال

ايضا لان التصور اذا فسر بالصورة الحاصلة من الشيء فالمتبادر من الحصول بحسب العرف المحدود ثم بحسب اللغة الوجود فالمعنى حل

بالكلام المعم في حاشيته على الحاشية الجلالية على المعنى الاول يعني انه اراد بالحصول الحدوث ثم جعل علة تخصيص المقسم بالحصولي على الحادث الاهتمام

والمحشي فسر كلامه حسبما هو المرضي عنده ومن ادعى عدم رضا المعترض على التعميم فعليه البيان من صريح كلامه قال جدي كمال الملة والدين

البعدية الزمانية فلا بطلان وهذه البعدية في جميع افراد الحصولي لعدمها في الحصولي القديم فيخرج الحصولي القديم عن المقسم ولا بد من اخراجه عن المقسم

اما العلم المتجدد بالاشياء الغائبة عنا فلا بد ان يكون بحصول صورها فينا يدل دلالة صريحة على ان المراد بالعلم المتجدد ليس الا العلم

الحصول الحادث لا المطلق الشامل له وللحصول القديم ايضا وفيه ان المراد بالعلم المتجدد هو الذي ذكره المحشي والبعدية فيه نقول انه اذا

لذلك الشيء وذهبوا ان انحصار المقسم في الاقسام ليس بواجب بل يجب ان يكون المقسم منحصرا في الاقسام او يكون نوعه منحصرا

وهذا هو مختار العلامة الشيرازي في درة التاج واستدلوا عليه بانه لو لم يكن المقسم للتصور والتصديق الحصول الحادث فلا يخلو اما ان

الثانية فلا يتصف به الا النفس وهو العالم وثالثها ما افاده الفاضل المرام هو الذي يحتمل لو كان المراد بالمقسم والمعلوم الا بالطالب قوله

فيما بعد والعلم الحضوري وان كان بعض افراده كالعلم المتعلق بالصورة العلمية متحققا بعد تحقق الموصوف لكن جميع افراده ليس كذلك الا انه لو اريد بالموصوف

للجنس او الاستغراق فيكون الصفة اعني قوله المتجدد اخص من موصوفها اعني العلم وهو غير جائز كما ادعى به المحشي رح وليس اللام للعهد الخارجي ...

بان الالف واللام على العلم اذا كان للعهد الذهني فيكون المتجدد الذي هو صفة العلم كصفة النكرة مخصصا له فصار الموصوف والصفة بالمعنى

الحضوري لا ينقسم الى التصور والتصديق اصلا والثاني يوجب تخصيص المقسم مرتين مرة بالحادث ومرة بالحصولي من غير ضرورة مرموز ...

فناء من البعض الصابقين من ان المتجدد معناه الحقيقي الحادث وما ذكره المحشي معنى مجازي والعدول عن المعنى الحقيقي الى المجازي من غير ضرورة لا يجوز

[illegible]

من المتجدد ومع كونه معرفة الحادث لكان الصفة اعني قوله الذي لا يكفي الخ مما من جهة من موصوفها اذ الحادث ليس بشامل للقديم والذي

[illegible]

عدم خصوص الصفة من الموصوف والتساوي ذكره تمثيلا فعلى تقدير عموم الصفة من الموصوف الخ تحصيل بهذا النحو من المساوات لا يقال

[illegible]

فيحتاج المعارف الى ان يذكر الصفة لتقييد رفع احتمال الشيء عند المخاطب فيكون هذه الصفة مخصصة فالمقصود من توصيف المعارف

انما هو ايضاً طرحها وانكشاف مفهوماتها فاوصاف المعارف في الحقيقة لا تكون الا اوصافاً موضحة لا مخصصة للمعارف والمراد من الموضح ان حصل

موضوع لان يستعمل في صورة الخصوص اي الغرض التخصيص فقط وان كان مفهومه مساوياً او اعم قد يفرض الخاص مساوياً والمساوي خاصاً او

مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انها من جهة التعريف الطاري على

مطلقا حتى يحصل التساوي بمعنى الصدق الكلي من جانب الصفة كما فضل مابقابل هو اعم منه من وجه لاجتماعهما في الفرس الابيض

وافتراق الحيوان عن الابيض في الفرس الاسود وافتراق الابيض عن الحيوان في الثوب الابيض وقد يكون بينهما عموم وخصوص مطلقا كما في قو

نعم لا يحصل التوضيح بالصفة العامة ايضا على معنى كون صفات المعارف للتوضيح يجوز ان يكون ان مجموع الصفة والموصوف موجب التوضيح

بعين الموصوف فبطل قولكم ان بعض افراده نفس ذات الموصوف ويصدق ح على الحضوري انه يتحقق كل فرد منه بعد تحقق الموصوف قلت قدم

لان العالم محله علم الصفة العينية لا يتحقق بدون الصورة العلمية فيكون علم الصورة العلمية المتحد معها بعد العالم قطعا فيصدق على العلم

علم الصورة العلمية انه يتحقق بعد تحقق الموصوف اي العالم وقال بعض اعلام مرح ان المراد بالموضوع يحتمل ان يكون ههنا المعلوم وهو الصورة العلمية

الوجه الاول

ان اراد الفرد النوعي من الفرد توجب ان يكون لكل واحد من قسمي الحصولي اعني التصور والتصديق افراد نوعية واللازم باطل لانا نعلم ضرورة

لمطلق الصورة العلمية وعلمها ليس بحضوري فتدبر والسابع ما اورده الفاضل الكنكني رح بقوله فيه ان اراد ليس الفرد كلي مطلقا

الوجه الثاني

بالحصولي اي مرحمه ان التحدد المعلوم في العلم الحضوري متحقق في الكل العلم لا طبيعة الكلية العارضة للمعلوم يجوز ان يكون طبيعة المعروض

اى كون العلوم صورة حاصلة مقتضية للبعدية بدون طبيعة العارض اعنى كونه تنبيه بالانكشاف الحضورى الاثرى بان طبيعة الان ان

[illegible]

خصوص العلوم دخلا فى اقتضاء البعدية فى علم الصورة العلمية واذا ثبت ان طبيعة الصورة تقتضى البعدية فما عرض لبعض الاكابر

الوجه الثالث

[illegible]

المفهوم الكلى للصورة العلمية ليس من الصفات الانضمامية للنفس حتى يكون علمه حضوريا ويرد عليه ايراد ان احدهما ما اورده مجرد العلوم

[illegible]

ما هو التحقيق ونعم صورة العلمية انها لا تثبت منشاء الانكشاف بواسطة معنى الظلية بينك لا الاستظهار انها الى دراك التحقيق وذكره

وهذه الحالة تنقسم الى قسميها اعني التصور والتصديق ولست شيئا كما في ... الى الحقيقة كلية من مقولة الكيف بلا شبهة وفي جزئيا الفروع وافراد

شمس المضحى بان العلم الكلي المتعلق بالصورة العلمية الذي افراده ... خاصة ... خاصة ... اعني القدر المشترك بين العلوم

لا يعينه ... بقوله ... بين ان ... انه لم ... يميل على التعيين ... لكنه ليس ... وان ارادة

... الانكشاف ... البعيدة والتاخر عن الموصوف العالم وهو ميل الا ... من ان ...

الوجه الرابع

الوجه الخامس

الوجه السادس

الوجه السابع

عنه وهو الحصول او الارتسام وهو ملزوم للتاخر وعلم الصورة ... الانكشاف ... لا الحضور وهو الاتحاد ... القتضي للعدية ... عن الموصوف

من العلم فيكون علم العلم وتماثله فلا يصدق عليه تفسير المتن ... فلا يكون حد الحصولي غير مانع ويصح الحصر فان قلت ماذا حال علم مفهوم الصورة ...

يصدق على الحصولي انه لا يقتضي ... الحضور ... بما حاصلة في زيد ... فان ... زيد ... اما مطلق ...

... فيكون ... الحضور وان ... في ... المراد ... العلم ... لا ... فيقول هذا ...

والكلام فيه فالمتحصل كون علمه الاجمالي حضوريا ويسمى التفصيلي بقي ههنا بحث آخر وهو ان علمه الاجمالي بما ليس بحضوري ولا ابقيد يتبادر

[illegible]

من المسلمات فالمتبادر من الحضور في قوله الذي لا يكفي فيه مجرد حضور حضور المعلوم المدرك عند العالم المدرك فيكون معنى قول المحشى ان المدرك

[illegible]

الثاني فيه [illegible] عنه [illegible] كاف للانكشاف الا ان هذا

بل ربما الحصول للصورة [illegible] بالعرض و[illegible] العلام فيه وبهذا احتمال [illegible] الآخر ان الاولى ان يراد بالصور الحصول المطلق وهو يحتمل تحقق فرد [illegible] بانتفاء جميع الافراد

[illegible]

يصدق عليه انه لا شيء فيه بمجرد الحصول فلا يكون الحصول مختصا بهذا القول [illegible] بقوله المتجدد فيكون الصفة عامة والموصوف خاصا وهذا اختلاف

[illegible]

له وجود عند [illegible] او كان له وجود [illegible] عند الحاسة ولكن لا يكون هذا الوجود [illegible] و[illegible] في البصر

[illegible]

[illegible] المذكور انه لو [illegible] [illegible]

العلم الحصولي [illegible] عن النجاسة لا عن المدرك الخارج بقوله المعتبر انما العلم المتجدد الى آخره علماً حصولياً ولو كما ترى فتأمل وحاصل الدفع

عن النجاسة فينبغي ان يكون علمها حصولياً مع انه ليس كذلك قلت [illegible] قول المصنف الاشياء الغائبة عن النجاسة الصالحة للحضور عند النجاسة

هذه الصورة الحاصلة الحاضرة فهذه الصورة الاخرى ايضاً غائبة عن النجاسة وحاضرة عند المدرك [illegible] سبيل ح الى علمها الا بحصول صورة اخرى

[illegible] بان صور المبصرات حاضرة فعلمه يكون حضورياً [illegible]

اي القوة الباصرة [illegible] ليست [illegible] المقدم تجرد ما والادراك من شأن الجوهر المجرد وفي الحضوري لا بد من حضور المدرك عند المدرك [illegible] الانكشاف

[illegible]

الا الصورة المثالية الغير المادية وهذه الصورة المحسوسة المبصرة مادية فلا سبيل الى الاتحاد والعينية بين الصورتين فبطل حديث حصول الاشياء بانفسها

[illegible]

حصولي ولا يخفى عليك ان حصر الحضور عند المدرك في علاقة العينية والوصفية والظرفية ليس على ما ينبغي [illegible] ان الحضور عند المدرك

[illegible]

[illegible] الى [illegible] لا [illegible] حصول العرض الذي هو الصورة حتى يرد الايراد [illegible] الصورة [illegible]

وجب الاستعداد ثم الفيضان الصورة المناسبة مثلمن مثل واهب الصور على المتلقي وفيضان الصورة على المتلقي يوجب الاستعداد ثم الفيضان الصورة مثلا

[illegible]

مذهبهم مر انفا ومما يرد عليه هذه الايرادات ويمكن ان يراد بالايراد الثالث بانا لا نعلم ان تعدد التشخص لتشخص واحد مطلقا باطل انما بطل لو

[illegible]

تلك الخطوط ما يكون مبصرا به فتقرب الجماعة ان الخارج من العين ليس الاخط واحد مستقيم ولما انتهى ذلك الخط الى المبصر تحرك على سطح المبصر في جميع

[illegible]

بالحقيقة منها كان الخطوط والكل لكان ... واكثر الكبار فوجب على المذهب الاول ان يحصل ... في الحجر المشترك

او الخيال يرتسمها تومن [illegible] لحصول صورة هذه الاشياء العظيمة في هذه القوى الجسمانية المقدار انما هو من قبيل انطباق الكبير على الصغير و [illegible]

[illegible]

الغدا انها عنه تكون قائمة لا في مكان ولا في جهة بل في عالم متوسط بين عالم العقل و عالم الحس لان الموجودات العقلية مجردة

[illegible]

و حل فيها بان يكون كاسبا او المعنى بديهيا ومكتسبا [illegible] الذي يبحث عن المعرف والحجة من حيث [illegible] الايصال الى مجهول

[illegible]

[illegible] قوله لدفع الخ عن العلم الحصولي [illegible] فانه لا يكون [illegible]

عليك بانه هو ما هو العلم الحصولي اللازم للعبد فالمعنى الا العلم الحصولي الحادث ذو ... ان التقابل المصطلح بين البداهة والنظرية لا شك

وحضوره بذاته عند المدرك يكون كافيا للانكشاف في الحضوري ولو كان الحاجة مع هذا الحضور الى النظر لزم عدم كفاية الحضور هف ولان

على الحقايق المختلفة يكون عرضا عاما لا جنسا وما قال المحقق البهاري من ان القول بعرضيته لا يخلو عن مقابلة المنع بالمنع مخدوش فانه ليس

بالملكة بالعدمي مما لا تقابل بينهما بوجه لان العدم والملكة الحقيقيين الذين يعتبر فيهما اتصاف المحل الاعم من ان يكون

بخصوصه او بعمومه و مطابقة مطلقاً فلا يرد الايراد فتدبر و الوجه الثاني انه يجوز ان يكون البداهة وجودية و النظرية عدمية بان يفسر النظرية

الوجه الثاني

الوجه الثالث

الوجه الرابع

بدون النظر فيكون بديهية وبان المقصود بالفكر ليس الا العلم بالمعلومات لا المعلومات انفسها من حيث هي هي فالحاصل بالنظر لا يكون الا ما يكون

الوجه الخامس

الوجه السادس

للتصور و التصديق بالحصول الحادث و بين هذا و بين ذاك فلا يتم التقريب و ثانياً ان قوله وما هو الا العلم الحصولي ان اريد باللام فيه العهد

شائعاً فتعرض به بلفظ الموصول تشمعه فاطلبه ولا ميز فيه و السر في شيوع الحصول و الحاصل ان العلم الكيفية نفسانية على ...

المدارك وهذه الكيفية تتحقق بعد حصول الصورة في الذهن فالمتقدمون جعلوا حصول الصورة عند العلم وتيقنوا ان العلم هو حصول الصورة مع المناسبة

كما هو المفهوم من المقدمة الاولى فيلزم ح بطلان المقدمة الثالثة اذ المفهوم منها ان الصور الحاصلة في القوى بنفسها ليست مبدء للانكشاف

بالاشتراك اللفظي وهو اتحاد اللفظ وتكثر المعنى فالقسمان اعني التصور والتصديق اللذين هما قسمان للصورة الحاصلة

المقدم من الاولى هو الاقدم فلان الغرض المقصود من تحصيل العلوم هو حصولها وح يكون التصور والتصديق بالمعنى الاخير من المعنيين الاولين

ذكرنا هٰهنا قال في حاشية الحاشية [illegible] بقوله اعلم ان الحصول يطلق بمعنى الاول علم بالمعنى المصدري والثاني علم بمعنى ما به الانكشاف فالاول

[illegible]

بالثاني الثاني رتبة ولا مرتبة في ان الاول رتبة وتحققا هو حصول الصورة والثاني رتبة وتحققا هو الصورة الحاصلة اذ رتبة المشتق منه

[illegible]

والثاني بحسب الذكر [illegible] لانه لا نم ان حصول الصورة هو الاول بحسب التحقق والرتبة اذ هو معنى مصدري انتزاعي فتحققه بعد تحقق

[illegible]

حاصله انه لو كان حصول الصورة متحدا والعلم لزم ان يكون بين التصور والتصديق اتحاد نوعي لانهما يكونان فردين من نوع [illegible]

نوعين متباينين ثم يعلم اولا ان هذا القول من المحشي مبني على الشبه والا فيجوز ان يراد بحصول الصورة الذي هو معنى مصدري الارتسامي بالمصدر الى الحاصل

كما ان اتحاد الملزومات يدل على اتحاد اللوازم فصار التصور والتصديق مختلفين نوعا فان قلت لم لا يجوز ان يكون التصور والتصديق

وبالجملة فاللازم ليس مخالف التحقيق وخلاف التحقيق غير لازم فيجوز ان يقسم الصورة الحاصلة وحصول الصورة كلاهما الى التصور والتصديق

عينية متحققة واحدة نوعية وليس بنوع ايضا في هذا الا يكون داخلا تحت جنس وهو بسيط عندهم فيثبت العموم من وجه بين النوع الحقيقي و

قوله كما تعرفه في موضعه الخاص في ان الامور العامة وهذا القول متعلق بكل واحد من كون الوجود حقيقة واحدة نوعية وكون افراده افراد حصصية مقيدة

وهو معدوم البعد مما من شأنه ان يكون بصيرا عارض الحقيقة ومصداقه لكانت اي مفهومات الافراد محمولة عليها اي على الحقايق بالاشتقاق

عنها والاول باطل لان انضمام شيء الى شيء فرع وجود المنضم اليه فيلزم ان يكون قبل هذه الوجودات وجودات اخر وهكذا فيلزم ان يكون اي

مستند الى الوجود بين لوازمها لا يقتضي شيء في الاخر وخلاف الله ازمه يدل على اختلاف الملزوم وما عداه فقول تلك اللوازم مستندة الى الوجود بنا

مابه الموجودية لا الى الوجود بالمعنى المصدرى الانتزاعى انتهت قوله فيها لا يخفى الخ المقصود من هذا الكلام تقرير ان افراد الوجود حصصية لا تغاير بينها

عن الطبيعة مع التقييد بالاضافة او التوصيف بقيد جزئى او كلى لكن بحيث يكون التقييد داخلا فى العنوان وجزء له والقيد خارجا عنه ولما كان

مع انهم جعلوا الصنف من الافراد الاعتبارية وح فلا فرق بين الصنف والحصة المقيدة بالقيد الكلى كالوجود الخارجى لكنهم الان يقال ان الحصة

لا مطلق الجزئية الذهنية فانا نتصور الجسم مركبا من الهيولى والصورة ونحصل فى اذهاننا مفهوم الهيولى والصورة ونجعل منهما المفهوم من

امر او اجد او ترکیا مع ان حمل احد الجزئین علی الآخر وعلی الکل لیس بصحیح وفیه انه ما اطلع علی المادة الذهنیة و[illegible] عنده [illegible] علی الجزء الذ[illegible]

فی الخارج لا الانتزاعیة الاعتباریة فلا یلزم توحمل التقیید علی الطبیعة اتحاد المقولتین وفیه ان الانتزاعیات ایضا مندرجة تحت مقولة کما قال

وهی قد تحقق فی الخارج ولذلک قیل ان الاشخاص موجودة فی الخارج واما المعتبر فی الافراد الحصصیة فانما هو الاقتران بالهیئة التوصیفیة

[illegible] منقوض بذات الواجب تعالی فانه شخص مع انه لیس لها عوارض فتدبر قوله فیها لا یقال الخ معارضة علی ان بین الوجود الخارجی

والذهني متحدا نوعيا بل لكل من الوجودين اعني الخارجي والذهني لوازم لا تتحقق هي في الآخر كما انه لزم للنار بحسب الوجود الخارجي الحرارة والاحراق

[illegible]

الوجود المطلق وتلك اللوازم المختلفة مستندة الى تلك العوارض يعني ان لزومها مشروط بعروض تلك العوارض كما في اختلاف لوازم الاشخاص

[illegible]

الذهني لكان الشيء الواحد موجودا بوجودين في ظرف واحد وهو الذهن وهذا باطل وبالجملة فيلزم الاتحاد بين الوجودين ولا يلزم الاختلاف

[illegible]

هذا الجواب لم يتعرض به قوله قدس سره وذلك لانا نحن فيه مم يعني ان كون اللوازم لوازم لنفس الماهية في الوجود مم لا يجوز ان يكون

تلك اللوازم لوازم الصنف وهو الطبيعة المقيد بالعرضي كالانسان الرومي والانسان الحبشي فيكون الوجود الذهني والوجود الخارجي من الصنافين

فلا ضير او ورد عليه المحقق البهاري بانه لو كان اختلاف اللوازم موجبا لاختلاف الملزومات ولو بالاعتبار فيصح استناد اللوازم المختلفة

نقل هذا الكلام ببيان وجه عدول المصنف الى التخصيص المورد بانه يتجه دعا خصصه البعض به وهو الحادث ولعله اراد بالبعض صاحب بديع الميزان

تخصيصه بالحادث فيلزم التخصيص مرتين في شيء واحد وهو العلم قلت لا مضايقة في هذا الالفاظ فان هذا التخصيص مرتين باعتبارين المتعلق

انه يحتمل ان يكون حينئذ ذلك العلم بعينه العلم الحادث علم يتحقق كل فرد منه بعد تحقق الموصوف كما اورد ثم بالتجدد بهذا المعنى

من المقرر في مقره ان العلم والمعلوم في العلم الحضوري متحدان ذاتا واعتبارا من غير تغاير اصلا فلو كان علم الباري تعالى مطلقا بنفسه وبغيره

قوله فيها وغيره اردة على تقدير قدمه الخ توضيحه ان بعض الحكماء قائلون بقدم العالم ازليته وعدم انتهائه في جانب الماضي فح لا يلزم استحالة

يستلزم الجهل فتدبر وان اختلج في صدرك انه كما يقال حين قدم العالم يقال حين حدوثه فان كل واحد من اجزاء الزمان كما انه ظرف لوجود

فی موضعه وما هو عنده تعالی وان لم یکن موجودا فی الخارج فلا یلزم استحالة عدم العلم فراح بانه حین حدوثها اتمی ما هو مستبحا موجب

قالوا ان افلاطون قائل بقدم النفوس قدما زمانیا وهو الذی هو اول الزمانة لکن المتقدمین ما نقلوه عنه وقد شاع فی الکتب الکلامیة ان افلاطون

مایکون فی الامور المجتمعة فی الوجود وهذا الامر الآخر الحادث الذی هو علة لحدوث المعلول یحتمل ان یکون معدا لوجوده فلا یجتمع معه وبهذا اطلا یلزم

وفیه ان العلم والمعلوم متحدان من حیث ان المعلوم الممکن دائما فی علم الله تعالی لیس مبیانه ولا هو منفصله کما هو الظاهر وزیادة حد المتحدین علی شیء

يستلزم زيادة [illegible] ما [illegible] ايضا فيلزم ان يكون صفة العلم زائدة على ذاته جل وعلى ومغايرة له ولا يكون عينا مع انه قد تقرر في مدارك الحكماء

وهذا خلاف ما رآه المحشي المحقق رح من ان علمه تعالى عين ذاته فانه مبدء الانكشاف قوله والثاني مبدأ الانكشاف حضوريا كان الانكشاف او حصوليا

وغيره كنفسه وصفاتها في العلم الحضوري فهو الحاضر عند الذات المدركة وهي النفس وكذا العكس الكلي فان ما لم يحضر الشيء عند المدرك كيف

بالصور الذهنية والمعلوم هو الشيء من حيث هو [illegible] يرد على هذا التحقيق ان العلم والمعلوم في العلم الحضوري والعلم الحصولي كلاهما متحدان بالذات

قوله قال المحشي سبحانه في العلم الحضوري عين المعلوم وفي الحصولي غيره وذكره المحشي رح في حاشيته بقوله الفرق بين اتحاد العلم والمعلوم في العلم الحضوري

[illegible]

قوله وقد تحقق في الواجب جميع تلك المعاني الخ هذا جواب عن ان الاعتراض انما نشأ من الاشتباه وعدم امتياز العلم الذي هو عين الباري تعالى

[illegible]

قال المحشي في حاشيته المتعلقة على قوله لكن ما هو عينه هو بمعنى الاول وقد يعبر عنه بالعلم الحقيقي وبالعلم الاجمالي والخلاق للصور التفصيلية

[illegible]

خارجية [illegible] العلم مبدأ العلم التفصيلي وهو علمه تعالى بالممكنات [illegible] الآن هذا العلم [illegible] تعالى [illegible] مبدء لعلمه التفصيلي [illegible]

علمه الاجمالي ايضا كذلك بعد الاكثر من تفصيلية وقد يسمى علماً اجماليا ايضا لان هذا العلم الاجمالي مناط الفعل والايجاد اذ هو قبل العلم بجميع بوجه المعلومات

[illegible]

الواحدة انه كما قال في المعنى الثالث اللهم الا ان يقال انه ترك لفظ ههنا لعدم الحاجة الشديدة اليه اذ دخل في المعنى الثالث للتنبيه على انه

[illegible]

كون العلم الفعلي ههنا اللبابتعالى مناف لما قال الفارابي من ان علمه بالاشياء بعد ... فان العدية ... وما قال ان افادات

[illegible]

ليست في ذاته بل لازمة لذاته وفيه ان الكثرة الغير المتناهية بحسب كثرة المعلومات الغير المتناهية فلا كثرة في الذات بل بعد الذات ثم ان الصفة لازمة للذات

لابزمان انتهى قوله منها فلا يرد فى هذا المقام الخ تفريع على كون كلام الفارابى اشارة الى العلم الاجمالى والتفصيلى [illegible]

بالممكنات عند الفارابى حصوليا قلت يرد على الفارابى القائل بكون علمه تعالى بها حصوليا انه يلزم التكثر فى ذاته تعالى وصدور علمه تعالى

وبالنفوس المجردة عند الحكماء فاللوح حاضر عنده تعالى مع ما فيه من صور الكليات وثانيها كتاب المحو والاثبات وهو القوة الجسمانية التى

حشى [illegible] قوله منها اى بالعقول اى بالعقول المجردة عند الحكماء المشائية وعند الاشراقية منهم ومنها العقول القلمية قوله ومنها

وثانيهما الخ فهي هذه المرتبة تفصيل بالنسبة الى المرتبة الاولى واجمال بالنسبة الى المرتبتين الاخيرتين الآتيتين قوله فيها باللوح المحفوظ اي عن التغير

[illegible]

سائر الموجودات الخارجية والذهنية التي فاضت عنه تعالى بواسطة الحركات الجزئية التي تنبعث عن القوى الجزئية المنطبعة في الافلاك ثم علم

[illegible]

ولا ريب في تحقق المعية مع المعلوم في العلم الحضوري التفصيلي وما تقرر عندهم من ان العلم والمعلوم في الحضوري متحدان فالالف واللام في الحضوري

[illegible]

الانتزاعية بالنسبة الى منشأها فالحكماء ان ارادوا بالانتزاعية كالزوجية موجودة بوجود منشأها كالاربعة اذ الزوجية حال من احوالها

وا عتبار من بالاعتبار انها وبهذا الوجود صارت الوجية يترتب عليها الآثار فكذا الممكنات موجودة بوجود الباري ويترتب عليها الآثار بهذا الوجود

كيف يتعلق العلم بها فانه لابد لصدق الموجبة من وجود الموضوع فكيف يصدق على المعدوم انه معلوم اللهم الا ان يثبت ان للمعدومات

مذهب الفرقة القليلة انه تعالى لا يعلم نفسه فقط ومآل الشرذمة القليلة المنتمية الى لا يعلم غيره و البعض قالوا انه تعالى لا يعلم الامور الغير المتناهية

ما تقرر والى هذا الاصنام ذهب ارسطو وابو نصر وابو علي حيث قالوا ان علمه تعالى بسلسلة الممكنات علم حصولي بارتسام صورها في ذاته تعالى وعلى

وتلك الصور مبادي الانكشافات المعدومات والموجودات كلها عنده تعالى فعلمه تعالى عندهم بالممكنات يكون مقدما على ايجادها فلا يلزم عليه الاستحالة

الواحد لا يصدر عنه من جهة واحدة الا الواحد واذا بطلت هذه الشقوق تقرر ان المعلول الاول يكون اشرف من سائر المعلولات وهو المطلوب

يوجب سبقة العلم للباري تعالى على وجودها فننقل الكلام الى هذا العلم فانه ايضا امر منضم على الفرض فصدوره اما بالاختيار او بالاضطرار الثاني باطل

حيث قالوا ان للباري تعالى صفة واحدة بسيطة ذات اضافة وتعلق الى المعلوم فبها ينكشف كل واحد واحد من الممكنات المعلومات في الاذهان

انما هو منه له وهو معنى انتزاعي ويرد عليه اما اولا فبان المعنى الانتزاعي لا بد له من منشأ الانتزاع والا لم يكن انتزاعيا بل يصير اختراعيا فالعلم الذي

فهو محال وثانيا فبانه يلزم على مذهبهم ان تتعلق الاضافة بالمعدومات فانه تعالى عالم بها ايضا ويمكن ان يجاب عنه بان المعدوم الخارجي

واما ثالثا فلان بعض الاشياء جواهر وبعضها اعراض والاعراض قيامها ووجودها في محالها فكيف تقوم هذه بذاتها اللهم الا ان يقال ان المراد

ت وليس منه قائما به ويرد عليه ما مر من الاستكمال بالغير والانفعال في مذهب الاشراق ايضا وقد عرفت ما على الاول ايضا

الرابع مذهب طائفة من المشائين من ان الممكنات تمامها موجودة في عالم الدهر والثبوت الدهري عبارة عن الثبات لنفس الامري الذي لا يوجد فيه

فاما وغير قائم وهل هذا الاجتماع للنقيضين في نفس الامر ولا شك في بطلانه وللتفصيل موضع آخر الخامس قول بعض المعتزلة من ان

ان الممكنات مغايرة للواجب ذاتا وعين له وجودا والصوفية يقولون ان الممكنات متحدة معه ذاتا ووجودا ومذهب فرفوريوس يرجع الى

وعلى هذا لا يجتمعان فانتسف فان الممكن لا يتحد وجوده تعالى مع وجود الممكن لا يصح على طور العقل المتوسط اصلا والثاني سلمنا جواز انكشاف

بعد المتباينين بحضور الآخر لكن انكشاف سائر الممكنات لا الى نهاية من المجردات والماديات والاعراض والجواهر المتباينة بحضور حقيقته وحده

[illegible]

امتياز بعض الممكنات عن بعضها بسبب الارتباطات فاذا امتاز تلك الارتباطات بعضها عن بعض عند البارئ تعالى وامتياز الارتباطات

[illegible]

لو كان امتياز الممكنات موقوفا على امتياز الارتباطات وامتياز الارتباطات موقوفا على امتياز الممكنات يلزم الدور صراحة لعدم الاختلاف فافهم

[illegible]

منتشئة عن ذات واحدة بسيطة كالكرة فانها تكون منشأ لانتزاع الدوائر الصغار والكبار والقطبين والمحور فكذلك ذات البارئ تعالى

[illegible]

والكانت واحدا حقا محضا نسبيطاً الاكثرة فيه بجهة من الجهات ولكنه يجوز ان يكون منشا لانتزاع الخصوصيات المختلفة وتكون تلك الخصوصيات

للادراك وسواء كانت مجردات او ماديات لا تخلو من انه اما ان يكون وجودها في ارادة الفاعل لاستكمالها لانفسها اي لان تحصل لها

قوله فالمفارقات وحاصله ان المفارقات اي المجردات عن المادة وهي العقول مثلا وجودها وخلقتها من بدو الفطرة لتستكمل بانفسها

لذلك الكمال حتى كالبحر ايس من الخوادم النفس قوله كالعين مثلا هذا امثال للآلات فان العين آلة تومد في حسب الحيوان

وبواسطة لان تحصيل للنفس كمال ومواد ادراك المتنفس بالمبصرات وانا قال مثلا ليشتمل الحواس الظاهرة والباطنة الاخرى كلها قوله وهي القوة الباصرة

[illegible]

اعلم انه يجب هنا ان يعلم امور الامر الاول انه يفهم من تحرير بعض المحققين في هذا المقام انه فهم رجوع ضميرهي في قوله وهي القوة الباصرة

[illegible]

الامر الاول

غيرها ويحتمل ان يكون المراد بوجودها لها عدم قيامها بالموضوع ووجودها لغيرها القيام به فالحاصل ان الاشياء التي لها مدخل في الادراك اما

[illegible]

الامر الثاني

لا يرد قال بعض الاعاظم رح فاعلم ان ضميرهي في قوله وهي القوة الباصرة راجع الى الغير من انه لا يجوز ان يراد بوجودها لها قيامها بانفسها

وبوجودها لغيرها قيامها بغيرها لانه على هذا يكون معنى العبارة ان الآلات الجسدية كالعين مثلا في الجرم المخصوص وجودها لا لذواتها فليست قائمة بانفسها

[illegible]

وترتبه على التجرد والقيام بنفسه تماهو تفاق كيف ولو كانت الجواهر المادية كلها والاعراض باسرها بحيث يحضر عندها الاشياء كانت مدركة

[illegible]

العالية والنفوس المجردة محكومة عليها وتدرك محكوم به فيكون الكلام ان المفارقات تدرك ذواتها والنفس تدرك ذاتها والنفس هو جوهر

[illegible]

لما كانت اعراضا ممتدة وتعينها بتعين المحل صارت غير مستقلة الوجود وبالاستقل وجوده لا يحضر عنده شئ والممتنعات كلها جزئيا

[illegible]

منها غائب عن الآخر فلا حضور اصلا لوجودها في نفسها اي حضورها عند نفسها بل وجودها لغيرها اي حضورها عند غيرها وهي النفس فلذلك

[illegible]

سار ثاني موضع آخر من كتابه يعني التعليقات قوله ان وجد اثر من ذاتي آه لما كان عبارة الشيخ هذه معقدة فنفصلها فاقول قوله ان قوله ان

[illegible]

الى ان يوجد اثر آخر اي صورة مني في سوى ذاتي فيحضر ذاتي عنده ذاتي تبعية الصورة لان الحضور موجود فيكفي للعلم والحاجة الى الاثر فيما لا يكون

[illegible]

اراد ان يبين الفرق بين قولي الشيخ في موضعين من التعليقات فقال في الحاشية المنهية ما قال

ما قال او ولا يدل على ثبوت علم المجردات بانفسها من غير ان يتعرض لكونه حصوليا او حضوريا وما قال ثانيا يدل على ان علمنا بانفسنا علم حضوري ثبت

[illegible]

ذلك لقول ان للمجردات علما بانفسها ولا ريب في ان العلم ليس الا الحضور للمعلوم عند الذوات المجردة العالمة ولما كان في علم المجردات بانفسها

[illegible]

فعلى هذا يكون ادراك المجردات والنفس بانفسها حضوريا وان العلم في الصدر لكن ما قال احسن المحققين من انه بالكلام الاول ثبت حضورية

[illegible]

ا و ه ... بلد ... تماما ... مهما ... وانا على التفسير الثاني فلانه ثبت منه ان المجردات والنفس موجودة بوجود مستقل ... [illegible]

ومجردة عن المادة ولذا تدرك ذواتها فعلم ان الادراك هو حصول الشيء عند الذات المجردة سواء كان بالواسطة او بدونها واما على التفسير الثالث

وغيرهم والخيال المجرد بالتجريد الزائد على تجريد الحس لا بالكلية والقوة العاقلة مجردة للصورة تجريدا تاما بحيث لا يبقى لها اثر اصلا وهذه المراتب في جانب المعلوم

بذواتها ايضا وح ثبت لها مطلق ادراكها لانفسها فهذه اشارة الى حاصل الكلام الاول انتهى بحاصله مستبعد فالصف ... والى الفاضل اللكنوي

هو ما ان نفوس المجردات لها حضور ها عندها كما ان علم المجردات بالاشياء الغائبة عنها بعين حصول صورتها ... بالاشياء منها ... عندها

واما تعقل المجردات بالمعنى الحاضر عند المدرك الذي هو المعنى الاصطلاحي فليس هو الا عين ذات المجردات المجردة عينية بالذات وبالاعتبار

ههنا لا يتصور الا بان يكون العاقل هو الامر المجرد مع الحيثية المأخوذة معه اي المجموع والمعقول هو الامر المجرد مع الحيثية المأخوذة معه يعني المجموع بان

اطلاق ذلك الامر او تكون معينة لذلك المفهوم وعلى الثاني فلا يخلو اما ان يكون ذلك المفهوم الزائد معتبرا بحيث يكون الحكم الذي ترتب

في علم المجردات بذاتها ... بل بذاتيهما حاضران عندهما فاتحد العاقل والمعقول فيتبع التعقل تلك الحيثية ... مصداق العاقل

... المعنون الحيثية في الذات المأخوذة مع الحيثية امرا اعتباريا الا ترى ان السماء والارض حيثيتان بحيثية الفوقية والتحتية والمصحح بالمغايرة ...

في المعنون والمعبر عنه فانهما قد يشتبها التغاير بين العالم والمعلوم بالتغاير بين المعالج والمستعلج كما مر ولا ريب في ان الحيثيتين في المعالج والمستعلج في

بالضرورة لكنه بمعزل عن ذلك المقصود ان مصداق العاقل والمعقول فيما نحن فيه هو الهوية المجردة من غير ان يوخذ معها حيثية

هذا ما حصل لي في هذا المقام بعون الملك العلام

قوله وبهذا وتوضيحه اى توضيح ان العلم المتعلق بالذات الماخوذة مع الحيثية بان يكون الحيثية جزء او حصل المجموع علم حصولى قوله فيها المجردة اى

[illegible]

مجردة اخرى والمعقول هو الهوية المجردة التى حضرت هى عند الهوية المجردة الاخرى فيجب التغاير بين العاقل والمعقول بالضرورة ولو بوجه

[illegible]

المقام بحيث يكشف عنه المرام ان النفس فاعلة اى موجدة للافعال ومنفعلة اى قابلة للانفعال فلها قوتان احديهما القوة الفعلية اى

[illegible]

المريض وترتب عليه الصحة انما هو البدن والمتشخص للمرض والمجوز له انما هو النفس والبدن والنفس متغايران بالذات [illegible]

ويكون النفوس مجردة فبينها تغاير حقيقي ذاتي لا اعتباري فكيف يصح ان يقال ان بين مصداقي المعالج بالكسر والمعالج بالفتح تغايرا اعتباريا

بانه بها عاقلة وبالاخر معقولة والثاني ما حققه بعض المشاهير بما محصله ان النفس من حيث هي ذات مجردة وهي بهذه الحيثية عاقلة

اذ لابد للنتيجة من القياس وليس ههنا صراحة وانما صار كالنتيجة لان النتيجة كما تكون مطلوبة من المقدمتين كذلك هذا القول مطلوب مما سبق قوله فيها

بمعنى الحاضر عند المدرك بعين المعقول في العلم الحضوري مطلقا لزم ان يكون العقل بمعنى الحاضر عند المدرك مجردة والمعقول ذا صورة

فيكون العلم بحصول الصورة المعلوم عند المدرك لا بالحضور فلا يكون حضوريا بعث فتامل ثم اعلم ان العلم والمعلوم في جميع افراد العلم الحضوري سوى

بنفسها وصفاتها الانضمامية علم حضوري على ما هو المشهور والعلم الحصولي من صفات النفس الانضمامية فيكون علم العلم الحصولي حضوريا والاين بين

بمعنى الصورة الحاصلة فكما ان في التصور حصول الصورة كذلك في التصديق بمعنى التصديق ايضا تحصيل كما في التصور فالتخصيص من اب العدم الطفنية

ن المقسم للتصور والتصديق هو العلم بمعنى حصول الصورة والعلم الذي هو عين المعلوم هو العلم بمعنى الصورة الحاصلة وفيه ما قد عرفت سابقا

من ابطال كون المتقدم للعلم بمعنى حصول الصورة عند ذكر وأجاب الفاضل مرزا جان عن كلا التقريرين للشبهة بما حاصله ان العلم في نفسه

يعني فاذا تقضينا عنك غطاءك وانكشف لك انفتح ما كان تحت استارة ستور فبصرك اليوم حديد اعلم ان ما سينكشف هو ان العلم حقيقة محصلة

الاعتبارية الانتزاعية لانضمام لها مع الموصوف فلا يكون علم النفس بها حضوريا اذ ليس الوجود لها الا بعد انتزاع العقل لها وبعد الانتزاع

دون تغاير لا في الذات ولا في الاعتبار او هذا المعنى هو المراد في اتحاد صفات الباري تعالى بذاته فمعنى عينية صفات الباري تعالى بذاته ان ذلك

اعني ما بين الباري تعالى وصفاته اتحاد واحتياط من حيث هو مغاير للذات عقوا بالاعتبار كما تتعلق بما سبق باندفاع ما توهم من ان الدليل الذي ذكره الشيخ يدل

وتميزه في علمنا بذاتنا فليس العلم الحضوري علما حقيقيا بل هو صفة مراج العلوم كما قال اشرف المحققين الا ترى ان النفس لا تعقل شعورها

النسبة وانتزاعها كما هو مذهب الاوائل من الحكماء او بان يكون التصور شطرا او جزءا للتصديق ويكون التصديق مجموع التصورات والحكم

تتحكم في المسائل لا يكون تصديقا ايضا لانه يستدعي الحصول فلو عمم التصور بحيث يشمل العلم الحضوري لانه حصل وثمان من

التصور والتصديق المستندين اليه والعلم الحضوري ليس منهما ولا ذاك فيلزم عدم الانحصار في التقسيم فتدبر وقال قائل ان يقول ان علم الواجب تعالى

[illegible]

شرح العقائد ... فان قلت انه لما كان للواجب والعقول والنفوس علم حضوري وهو اقوى مرتبة من التصديق فلو لم يكونوا مصدقين

[illegible]

وقد يعرضها من الصور الذهنية اي الحاصلة في الذهن لا من الاعيان الخارجية والعلم المتعلق بالصور الذهنية الشخصية علم حضوري لما تقرر في محله

[illegible]

في الذهن كما بين السواد القائم في الثوب امس والسواد القائم بذلك الثوب الآن بعد زوال الاول فاذا اتحد الشيئان في الماهية

لما قلنا ان الايمان بامتناع اجتماع المثلين بالنظر الى ... لان ... المعلق بالصورة الذهنية التي لها هوية شخصية متشخصة

[illegible]

اما بطلان اللازم فلان المثلين لا يخلو اما ان يكونا موجودين او يكونا معدومين او يكون احدهما موجودا والآخر معدوما وعلى التقديرين الاخيرين

[illegible]

مختلفة تلك الصورة ... او بان يعلمها فيحصل علمها فبين الصورة الذهنية المتشخصة وعلمها من جهة استعداد المحل

[illegible]

ثلث وهو القابل بالذات للانقسام في الجهات الثلث غير الجسم الطبيعي الذي هو جوهر مركب من الهيولى الاولى والصورة الجسمية النوعية

يعلم انهما واحد ثم اذ يطلع العقل على ما ذكر الاشتراك بين الذين يعقلون [illegible] كما عرفت [illegible] في نفس [illegible]

[illegible]

في الذهن كلي [illegible] على الاول لو كان علم الجزئي بامر جزئي بحصول حقيقته النوعية فهو علم الجزئي [illegible] فان الحقيقة النوعية كلية لا على

[illegible]

لكن في صدق الموجبة المذكورة وجود الانسانية في ضمن خالد مثلا وهو بسيط واذ [illegible] وجوده في الخارج فليس وجوده الا في الذهن

[illegible]

[illegible] فهذه الصورة التي هي في مرتبة العلم والصورة التي هي في مرتبة المعلوم متمايزتان [illegible]

... المراد فوز ... ان المقول بالحمل ... بصورتين بسبب اختلاف

[illegible]

بوجود المناسبة بينهما لان الماهية ... حاصلة في الذهن معها حتى يلزم اجتماع ... المثلين ... الذهن

[illegible]

... متعلقة بالذهن ... مرتبة المعلوم ... وجود ... في الذهن فلا يترتب عليها الآثار ...

من المحققين [illegible] الصورة الحاصلة من الحصولي والحضوري لم يظهر من كلامهم بل هذا القول من مقولة المعترض هنا ورده [illegible]

[illegible]

النقض [illegible] المنع وفيه ان قول المعترض وهي اعم آه ليس من اهل بحث النقل بل من كلامه اورده ليتم اعتراضه كما سبق فالمنع على هذا القول

المقابل للتصديق [illegible] المعنى الثاني [illegible] الاصل المقابل للحضوري [illegible] الكمفيد الحالي [illegible] من حيث الوجود [illegible] وقد تطلق على الشيء [illegible] بالمعنى الاعم [illegible] من الصورة [illegible] فالجواب عن الاعتراض [illegible] اذ لو سلم ان [illegible] الى المناظرة [illegible] ليس على [illegible]

[illegible] والمعنى العلم الحضوري فلا تغاير فلو تحقق الصداق بين العلم والمعلوم [illegible] الا بالذات و[illegible] اما الذي يفهم فيه لو ليس الا بعد

[illegible]

عند المدرك الى ان [illegible] وهي الصورة فلابد ان يكون ذلك العلم حصوليا كما [illegible] كانت تلك الصورة [illegible]

تي النفس تلك العلوم الكليات او تكون حاصلة في الحواس كصور الجزئيات المادية وليس العلم عبارة عن زوال الشئ عنا وهذه هي الدعوى

بالعرض وبواسطة ملكاتها كما ان عدم زيد ممتاز عن عدم عمرو وبواسطة ما يضاف اليه العدم فتامل والرابع ان الحالة الوجدانية المسماة

احدهما جهل عما في الواقع والثاني جهل عن انه جاهل عما في الواقع والخامس ما اورده المصنف فقال اذ حالة العلم اعلم ان هذا الدليل

شئ الخ حاصله انه لو كان العلم الحصولي للنفس [illegible] الحصول فان زوال عنا شئ عند العلم بالشئ كزيد مثلا فلا يخ اما ان يكون

ذلك الشيء الزائل عند العلم بزيد ادراكا مع علما غير حضوري للامر آخر كعمرو مثلا مستحقا قبل تحقق ادراك زيد بانه كان قبل علمنا بزيد علم عمرو

لا يكون من صفات النفس بل يكون جوهرا وليس هذا داخلا في الشق الثاني ولا في الشق الاول لانه مختص بالادراك الغير الحضوري

ايضا معنى حرفي غير مستقل وقد يجاب عنه بان المستدل لعله يلتزم ان السلب لا يضاف الى الوجود الرابطي ايضا لان النسبة السلبية البسيطة

الشيء وهو ادراك عمرو اي الادراك الزائل وبطلان اللازم لا يخفى على احد لان الامر العدمي لا يكون انتفاء لما ليس بشيء لان

ما ليس بشي بناء على ان سلب البسيط لا يصح لان تحقق السلب به واذا بطل اللازم فيلزم بطلان الملزوم فلا يكون الادراك الزائل امرا

الشئ على وجه لا يستلزم الوجود فيكون كل علم اي كل زوال بما نحن فيه من تحصيل العلم بزوال زواله لانه لما كان العلم عبارة عن الزوال المخصوصة

لا يستلزم الوجود لانه يستلزم الوجود وهو الزائل الوجودي السابق وهو ادراك زيد ووجه الاندفاع انه تقرر آنفا ان جعفرصية عمرو

عن العدم على تقدير ان يكون العلم عبارة عن الزوال يكون اثبات ان الادراك الزائل من حيث انه زائل وجودي مكابرة غير مسموعة وجوابه

وليس الغرض ههنا اثبات وجودية ما هو زوال حقيقة حتى يكون مكابرة بل المقصود انه يمكن التعبير بل زوال البعض بزوال في الفعل هو اثر

المعنى الثاني فيسلم الا انه لا يفيد اذ حيثية كون الادراك الزائل وجوديا بمعنى الموجود في نفس الامر والموجود في نفس الامر اعم من ان يكون بالسلب

الادراكات غير متناهية والادراك عبارة عن ... والصفة فيكون بازاء كل ادراك صفة زائلة فلو ادركت زيدا في آن فزال الامر الذي

ان انه لا يكون ... الشيء في آن الاوان يكون ... الشيء متحققا بالفعل قبل ذلك الآن فيلزم منه تحقق صفات غير متناهية فيها بالفعل قبل

وتلك بالحصر المبسوط وقد يعترض عليه بانكم لا تقولون بالصفات اى الامور الغير المتناهية بالفعل فى كل آن لانه يمكن ان يوجد

الغير المتناهية موقوفة على كونها مرتبة فليتامل قوله قال بعض المحققين اراد به مولانا جلال الملة والدين الدوانى ادام الله فى شرح الهياكل

فى معرفة ان النفس حادثة مع حدوث الابدان فوجودها فى ازمنة غير متناهية ماضية غير معقول فلا يكون لها ادراكات غير متناهية

لا يكون مستلزما للوجود وذلك بين لاستحالة ... العدم والاولى ... ونحوها ومن ... كان انتقاء ما ليس ... لكنه مستلزم ...

مع انه قد اشتهر ان السلب يتعين مع اعتبار الا بالثبوت وظ ان ذلك ليس بظاهر [illegible] الذي [illegible] لان الطريقة التي اخترعها المعنى بالمقدم لانها

واتى الرابط شيء حسبه ومختار ابن الحاجب انه مشتبه محذوف الخ والتحقيق على كذا فاحفظ قوله فيها اي في هذا الطريق وتحقيق اي في

المدعى بل يوجد نقيضه وهو كون الادراك امرا عدميا يلزم امر استحالته بينة وهو وجود الامور الغير المتناهية في النفس بالفعل واما على طريقة

فعلى تقدير كون الزائل ادراكا غير وجودي يلزم انتفاء ما ليس مبني على وجه لا يلزم [illegible] لنا الا يوجد اي لوجود شيء لان هذا الزوال الا على

والاتحاد ... مستلزما لوجود شيء فالحق ان يكون ذلك الشيء هو الادراك الحصولي او صفة اخرى غير الادراك الحصولي على الاول يلزم المطلوب

[illegible]

احد النقيضين يوجب وجوب النقيض الآخر فلو كان احد النقيضين على ارتفاع النقيضين محالا يلزم وجوب النقيض الآخر وهو اجتماع النقيضان

[illegible]

عند رفع النقيض الآخر محال ويلزم من استحالته وجوب احد النقيضين عند رفع النقيض الآخر وهو محال ولا يلزم منه وجوب النقيضين معا

[illegible]

وبالادراك اللاحق زال ثبوته وهكذا كل ادراك زوال الثبوت السلب فالامر العدمي لا يتعلق ح بالسلب بل بالثبوت وهو نقيض المحال

فلا یلزم وجودیة الادراک وجودیة المعلوم قلت الشیء المقبول وان لم یکن ... المقصود وهو کون الادراک وجودیاً عینیاً

علی کون هذا الادراک الذی هو الادراک المفروض الآن وجودیاً فلا یثبت بطریقة صاحب المطارحات ایضاً کون جمیع الادراکات

امر تجویزی عالم یثبت الدلیل امکان فی حیز الخفاء فکیف یعتبر ههنا او ... ان یقول انه یجوز ان یکون الادراک عیناً او عرضاً ما

ان یکون الامر الذی عند العلم نسبة او اضافة ویکون الادراک عبارة عن الزوال لا ان یکون سلسلة الادراکات منتهیة الی الادراک الوجودی

المحشى ان لا يمكن اجتماع الادراكات الغير المتناهية بل يقال انه لو كان الادراك عبارة عن زوال الجهل لزم ان يكون جميع الادراكات

والا لكان للنفس ادراكات غير متناهية من حيث الاستغفار لانه يكون على هذا التقدير كل ادراك استغفار الادراك آخر حاصل قبله فيكون جميع

عند تحقق الادراك اللاحق الاخير لان الادراكات على هذا التقدير اى على تقدير كونها زوالات للادراكات لا تكون عبارة الا

لا شئ من الاستغفار المحض بمنشاء للانكشاف فلانه لان العلم والادراك هو الاستغفار المحض اما الصغرى فظاهرة لا حاجة الى بيانها واما الكبرى

الا ان الانتفاء المحض السلب البسيط لا يكون ممتازا بذاته عن السلب الآخر الذي هو كذلك كما لا يكون متمادا بذاته لا يكون متصلا للامتياز

فان قلت ان تمايز السلوب المضافة الى الملكات لا يتوقف الا على الاضافة الى الملكات ولا يتوقف تمايز السلوب على تمايز

انتفاء الاعم مستحق الاعم وهو السلب البسيط فيلزم الانتفاءات المحضة فتامل وههنا انظار دقيقة آلا ولى افادة احسن المحققين رحمه

اي مولانا محمد حسن

النفس معدومة بل هو ممنوع الانتفاء والزوال عما لا يوجد فيه الزوال عما لا يوجد فيه النزال لا يكون الا زائلا معدوما فالزوال صفة.

لازم لملزومه فكيف يكون الممنوع موجودا حتى يلزم من اقراره عدم بعض الاقرار بالبعض الثابت ويلزم من التزام الاعدام التزام للادراكات

مقابلة المنع بالمنع وهو غير جائز عند النظار مع ان المعروض من انتفاء الادراكات السابقة عند تحقق الادراك الاخير اللاحق الا

وتوضيح ذلك القول انه يمكن الجواب عن النظر الوارد على بعض المحققين المذكور بقول المحشي اقول فيه نظر الخ بتحرير المقدمة الممنوعة

فلا نجزم بكون الزائل السابق موجودا في زمانه مثبتا للنفس قبل ان يتعلق الزوال به ثم عرض له الزوال وبكذا يكون كل من

هذه الادراكات موجودة في حالة قبل تعلق الروح بالبدن فلزم ما هو المقصود من لزوم ادراكات غير متناهية على سبيل التعاقب بعضها

الادراكات الحصولية نظرية كانت او بديهية مختصة بكون النفس حادثة والشاهد على هذا التخصيص احالة الحكماء استحالة التسلسل في الصور

ههنا الادراك السابق قبل الولادة او معها او بعدها والكل باطل اما الاول فلان الادراك السابق على الولادة لو وجد فتحصيل الادراك حين الولادة

عن جميع الادراكات الحصولية بانتقال الهيولاني لتشبيهها بالهيولى الاولى اذ كما ان الهيولى الاولى قابلة صرفة مستعدة للكمالات

ولعين المعاني مع نفسها لكمال بالفعل فكذلك النفس في مرتبة عارية وخالية عن العلوم الكلية والجزئية وصالحة لان تحصيل لها العلوم الجزئية بالاحساس

قبل حصول المعاني الآخر مفهوم المجهول المطلق الذي مر ذكره لان الوجدان السليم شاهد على انه لا مانع لحصول هذا المفهوم للنفس ثم

ثم تعلت نفسه عن مرتبة العقل الهيولاني لا يدرك الا صورة الاب والام وشكل تلك الصور من الجزئيات المحسوسة وكذا يدرك

له اي المولوي غلام يحيى

كونه معلوما لا استحالة فيه لانه يجوز ان يكون كونه مجهولا بالوجه الذاتي وليصدق عليه مفهوم مطلق المجهول ثم يكون معلوما بالوجه

العرضي وهو هو مفهوم مطلق المجهول فيكون بكر معلوما وهو ايضا المفهوم مطلق المجهول في زمان بعد احد وفيه ان عنوان المجهول المطلق

مجهولا مطلقا في زمان حال بل كان بكر مجهولا مطلقا في الزمان الماضي وقد صار بكر الآن معلوما مطلقا ثم مفهوم المجهول المطلق

من وجوه بكر ولكن لما كان هذا الوجه منافيا لكون بكر معلوما وحاصلا فلا يكون هذا الوجه مبدء الانكشاف بكر لما عرفت ان الشيء

ومنكشفا عند العالم يلزم ان يكون جميع الاشياء معلومة لكل واحد من الناس ومنكشفة عنده وهو باطل بداهة وبالجملة ح

العلم ان يكون ما فرض مجهولا مطلقا معلوما مطلقا فلا اجتماع للمتنافيين فيهما ، ولا فبان المعلوم المطلق عبارة عن الذي يحصل

[illegible]

قدس الله سره العزيز والافادة منه في شرحه للمبارزية كما قال المحقق البهاري في المنهية وما قال الفاضل الرام فوري من ان المقيد

[illegible]

قوله رح وسلم ان اراد به انتفاءه بعد الوجود يعني انه ان اراد المحشي بالزوال في قوله او زوال الشيء الخ العدم اللاحق لذلك الشيء المتاخر

[illegible]

يجب كون الادراك عدما لاحقا للشيء في الادراك الحصولي الحادث لان العدم السابق للشيء يكون ازليا قديما فلا يكون

فى الحصولى الحادث بل يكون فى الحصولى القديم لانه يلزم على تقدير كون الادراك الحصولى الحادث عدما سابقا للشئ قد منعه هذا

سند وليس لقوله لا يجب ان يكون عدما الاحقا فالفا الداخلة عليه للتعليل و لما كان هذا السند مشوشا فاحرز العبارة و

المذكور يكون عدما و انتفاء سابقا لما هو انتفاء له ثم يلزم ان يكون للعدم السابق عدم سابق لان المنفى عدم سابق و منفى

وليس بكناية من غير العدد لان دخول ها التنبيه على غير اسم الاشارة لم يثبت على ما فى الرضى انتهى وفيه ان ها التنبيه قد دخل

ههنا على غير العلم الاشارة وهو كاف في التشبيه فتذكر قوله ههنا وان عدم عدم قديم قال الفاضل الكرام فوزي رح العدم الاول مضاف

عن الانتفاء زوال او عدم الانتفاء سابقا عليه ما هو انتفاء له لا يطلق كون الادراك زوالا مطلقا فلم يثبت المدعى وهو كون

فقيل صاحب المطارحات وقول المص فلا يدل قطعا على ان المراد بالعلم المتجدد والمقسم الحصولي الحادث لانه يحتمل ان يكون المراد

قوله ثم قال هنا بحث اه يعني ان المحقق الدواني رح قد طعن اولا على صاحب المطارحات بانه ترك ما هو الاولى ثم اورد

ذلك المحقق في شرح الهياكل دليلا على ابطال كون العلم عبارة عن الارتسام بنفسه فان قلت انه لا يخفى على من هو من ناظري شرح الهياكل

ادراك ايضا وكل ادراك استغراق فيكون الادراك الثالث اي الاستغراق المذكور اي الذي طرأ عقيب المتوسط اعني ادراك زيد استغراقا ودواما

والمجرد يكون معتدما والمعنى ان الادراك المفروض الاول هو ادراك زيد يكون مستلزما للادراك الثالث هو ادراك خالد لكون ادراك

اي الثالث بهذا يستلزم كل ادراك للادراك السابق عليه هذا الادراك استلزم ان كان سبقه ذلك الادراك على هذا الادراك المستلزم

اى بالمرتبة التي تدل على الزمنية لا بمراتب الوتر فيكون هذا الادراك مستلزما بالنسبة الى ذلك الادراك السابق واقعا في مرتبة الوتر

لما هو سابق عليه بستة مراتب وهو سابقه [illegible] الى غير النهاية [illegible] الادراك المسبوق واقع في مرتبة الوتر السابقة الذي كان مسبوقة

فيكون معقبا بالفتح والحاصل ان الادراك الثاني كادراك عمرو الحادث هذا ان كان استغفار الادراك الاول وهو المبدء كادراك

الى ادراك خالد وكذا مستلزمة على ادراك خالد بمرتبتين لانه سابق على ادراك عمرو وكذا سبق على ادراك خالد وكذا يستلزم كل لاحق استغفار

ما يسبق ذلك اللاحق بثلث مراتب وتحقق ما يسبقه الى ما يسبق هذا اللاحق باربع مراتب وهو اى هذا السابق خامسه الى غير النهاية

فى المنهية اذ المتحقق الخ وكذا قوله ثم اذ المتحقق الخ نصان قطعيان على ان مراد المحقق الدوانى رح لزوم اعادة المعدومات

بالمقايسة فتفطن المحشى رح وبين ما يستخرج منها بقوله ويفهم منه الخ فلو كانت اعادة المعدومات بالنظر الى الادراكات المستقبلة مفهوما

قوله فيها سهولتها الى تشخصاتها اعلم ان ما به الشئ هو هو ان اخذ من حيث هو هو يسمى ماهية وان اخذ بشرط وجوده الخارجى .

لا يسمى حقيقة وإذا اخذ مع التشخص يسمى هوية هذا هو المشهور وقد يستعمل الحقيقة مراد فة للماهية والماهية بمعنى ما به يقع جوابا عن السؤال بما هو

فلا جرم يكون الوجود والعدم العدم متغايرا للوجود وقبل العدم فلا يكون المعاد بعينه هو ذلك الاصل ونفيه رد من وجوه الاول

لا يعود قطعا فان التقدم والتاخر في اجزاء الزمان بالذات فكيف يتصور ان يعود الزمان المتقدم فيبطل اعادة الشئ بعينه

تبدل الذات فان تمامت الله بان يمكن للتلميذ ان يقول من الشيخ ان الوقت من العوارض المشخصة ولا يلزم من

لون الوقت من العوارض المشخصة اى تبدل التشخص بتبدله لان العوارض المشخصة عبارة عن مميزات التشخص ومميزات الشىء

وان كانا متحدين فى الماهية فلا يلزم الاثنينية بدون التمايز فلا يلزم الاستحالة فتدبر ومنها انه لو جاز اعادة المعدوم بعينه

فبلا وجه يجوز ان ينقلب احدى المواد الثلث التى هى الوجوب والامكان والامتناع وهو الامكان الى الاخرى وهو الامتناع

فيسد باب اثبات الواجب تعالى عليه من روى الاتحاد والتكوين انتهى لعله ناش من غفلته لان الاستدلال لا يقول ان صيرورته

بالذات ممتنعا وواجبا بالغير من قبيل انقلاب المواد حتى يرد عليه ما قال بل المستدل يقول ان صيرورة الممكن بالذات واجبا بالذات

[illegible]

المستفاد من كلمة لا وهو انتفاء للعدم الثالث المستفاد من لفظ المعدوم فههنا انتفاء انتفاء العدم صادق والعدم الثالث

[illegible]

اى عدم عدم العدم السابق فقد صادق العدم السابق وهل هذا الا اعادة المعدوم بعينه وهو العدم السابق ولما كان المتوهم

[illegible]

التى كلامنا فيها اعادة العدم الثالث اذ الادراك عدم ثابت لوجود الموصوف فيه وهو النفس وليس عدما محضا اعادة العدم

الثابت يستلزم اعادته فقيد الثبوت وهو هينا الوجود فيلزم اعادة الوجود المعدوم فلزم الاستحالة ولعل الحكماء لا يجوزون الاعادة للعدم المحض

هناك عدمين متمايزين احدهما في الزمان السابق والآخر في الزمان اللاحق حتى يطلب ما به الامتياز المشترك بينهما ويطلب التمييز بينهما

عبارة عن الازالة في حيز الخفاء فتدبر والثاني ان ما يجوز في الاعدام هو الاعادة مرة بان يزال عدم شيء بوجوده ثم يزال الوجود فيعاد العدم

الادراك السابق كادراك خالد عبارة عن العدم فاذا اعيد حين طريان الادراك اللاحق كادراك زيد يكون هذا المعاد

غير الاولى انها بعينها يرد من الان جنات فى زمانى المسابق هو المعاد موجود فلا يلزم اعادة المعدوم بعينه ههنا ايضا قوله فيها وتعميم منه

[illegible]

بقولنا اقول قد عرفت انه لا يتوجه الا على لزوم تحقق الادراك للمنتفى لا على لزوم انقلاب الادراكات لان حاصل تلك الايراد

[illegible]

هذا خلف فثبت ان شيئا من افراد السلب البسيط لا يكون صفة للشيء والادراك صفة فقد ظهر من هذا ان الادراك على تقدير

[illegible]

لا يستلزم تحقق ذلك الشيء الزائل بل هو اعم من هذا التحقق وتوضيحه ان انتفاء انتفاء الشيء الزائل ح اى حين كون الانتفاء

له متعلق بالانتفاء لا بالثابت لان الانتفاء ليس بثابت للشيء الزائل ... كذا قيل ... منه

الثاني في انتفاء انتفاء الشيء انتفاء ثابتاً يكون في قوة السالبة المعدولة المحمول وفي حكمها في ان النفي ههنا وارد على النفي الثابت

وهو معدوم كما فرضنا فلا يثبت له شيء من القعود وعدم القعود فيقال زيد ليس بقاعد وهذه هي السالبة البسيطة التي فيها

محض بل في كل مرتبة انتفاء ثابت فلا يصدق سالبة معدولة بل يصدق في المرتبة الثالثة النفس لا مدركة باجزاء خالد وهذه

هي النفس الناطقة من قبيل وصف الشيء بحال متعلقه الا ترى ان السواد اذا زال عن الجسم فزوال السواد وصف للذات

فيقال السواد زائل عن الجسم الآن لزواله صفة للجسم ايضاً بحال المتعلق فيقال الجسم قد زال سواده فالجسم صار موضوعاً بزوال السواد

ای مولانا غلام یحیی ۱۲

ای مولانا عبد العلی قدس سره ۱۲

الانسانية لانه من الضروريات ان تفارق السالبة المعدولة عن الموجبة المحصلة لا يكون الا بصدق السالبة المعدولة في ضمن السلب

ينتفي عند تحقق اللاحق بانتفاء الثبوت مع بقائه سلبا محضا وان اراد انه ليس ذلك مفروضا عند المحشي اى السيد الزاهد فذلك ايضا

في عموم السالبة المعدولة عن الموجبة المحصلة ولا يخفى عليك ما فيه فان الزمان ليس من المشخصات على ما قدم نبذ من مباحث

قوله ثم اقول الخ يعني بعد رد ما قال المحقق الدواني رح في التعليقات كون العلم عبارة عن زوال الادراك السابق اقول مويدا به

ادراك لا يكون انتفاء السابقة لانه يبطل كون كل ادراك انتفاء السابقة فلابد من ان يكون بازاء كل من تلك الادراكات الحاصلة

الحاصلة للنفس في الزمان السابق اي الزمان الماضي واذا بطل اللازم بطل الملزوم وهو كون العلم عبارة عن الزوال فالحكم انه

زمان الصبي كما لا يخفى تنبيه لا يقيم قول المحشي رح واذ على هذا التقدير الخ وبقي الملازمة التي ادعاها المحشي المستقر رح من مجرد دليل

والحدث ثانيتها ان تزايد العلوم يوما فيوما لا يدل الا على ان يكون مجموع ادراكات تمام الصبي وادراكات زمان الشباب زائدة

مسن الكهولة واما بطلان اللازم فلان تزايد العلوم يوما فيوما يدل على خلاف ما لزم ههنا من المساوات وزيادة السابقة فانه يدل

ان المراد بالزمان السابق زمان لا يكون الملكة فيه حاصلة والمراد بالزمان اللاحق زمان حصول الملكة فعلى هذا التقدير يكون حاصل

الحاصلة فيه ادراكات زائدة على العشرة كما يظهر بالرجوع الى الوجدان ولا يذهب عليك ما في هذا الحاصل اما اولا فبان كل ادرك

من ادراكات زمان الملكة سوى الادراك الاول لا يكون بازائه ادراك من ادراكات ذلك الزمان لا من ادراكات الزمان الذي

اعني الادراكات الموجودة في الزمان اللاحق كاليوم تكون على سبيل الاجتماع فيكون الادراكات اللاحقة زائدة على الادراكات السابقة

تلك المرتفعات

اللاحقة فان قيل ان الادراك زوال او انتفاء مطلق لنفس الادراك لا مخصوص بزمان ومحل قلت على هذا يبطل الحصر في الشقوق اذ

النفس على ما قدم وليكان الادراك زوال الصفة مخصوصة او ادراك آخر حاصل قبله كما هو المفروض في الشق الاول فيكون تلك الصفات

الغير المتناهية المجتمعة وما شاكلها فيلزم اجتماع الامور الغير المتناهية السابقة فيه هذا الادراك اللاحق بالاخير انما كان كل ادراك لاحق ولا ادراك سابق عليه

[illegible]

الزائل مقدما على ذلك الادراك اللاحق الذي هو زوال هذا السابق وهكذا يكون هذا اللاحق سابقا وزائلا بالادراك اللاحق الآخر من تلك

[illegible]

من هذا القول انه لو صح المقدمة التي استعملها صاحب المطارحات في ابطال الشق الثاني من انه يلزم وجود امور غير متناهية

[illegible]

بيان فائدة جديدة بل لهذا القول ودفع دخل مقدر تقريره ان صاحب المطارحات تردد في ان الزائل هل هو الادراك و صفة

[illegible]

غير ادراك وابطل كل الشقين الترديد الشق الاول منهما يلزم استحالة محضة في الشق الثاني منهما يلزم استحالة في الشقين فانتفت المدعى بجد

عام وتام غير محتاج الى التاويل فتامل ومما يجب ان يعلم انه لما ادعى المصنف سابقا ان الزائل عند العلم بهذا اي بزيد مثلا غير الزائل

واحد ولا يمكن ان يزول الان لا على طريق الجمع ولا على طريق التعاقب فيقول اما الاول فلما افاده احسن المحققين ثم وهو ان الزوا

بازوال ان سواء كان مجتمعين او متعاقبين في زمانين محال لان الامر المتعلق بين الشئ وسلبه الى نقيضه ما كل باطل بالضرورة

فالمقدم ممنوع اما الملازمة فلان النفس يجوز ان يكون فيه تلك الشئ مسلوبا بالسلب ثم وزالها بزوال آخر ... عن الزوال لا اول يجوز في الانسان

[illegible]

قوله فيها اذ على هذا التقدير الخ حلّه بقوله لا يتوهم وتوضيحه ان الاستدلال بان الزائل لو احد ليس له الا زوال ... واحد ليس ... بصورة

[illegible]

بذلك اي علم وثانيا احد وثانيا في آن واحد وان كانا مجامعين بقا وبقي انه ليس ابدا احد شئ في النفس في آن علم زيد مثلا فبقي ذلك لا

[illegible]

ومنه ... سوق الكلام ... والعلم ... وقال الحق المحقق الطهارى من اني ... التعرض بين العلم الجبلي والعلم ... وتاما

ای مولانا یعقوب ... الدهلوی ... ای ان الزائل الواحد ... الازوال ...

ان المتنافيين استدركوا ان النفس في آن واحد تتوجه الى شيئين بدلائل منهما انا اذا حكمنا على زيد بالقيام مثلا حين الحكم في ان

بقوله ان المبادي في حالة الحدس ان كانت مشتملة على النسبة الحاكية فالنفس تنتقل من التصديق المبادي الى التصديق المطالب

وما ينكر هو التوجه التفصيلي الى الشيئين في آن واحد ويمكن ان يقال ان المقدمتين لو كانتا ملحوظتين اجمالا بلحاظ واحد

بال المتوقع فالبعض عنده بانه في كل آن فانهم يرون الاطلاق الاكثر التسلي من الشئ وسلبه لا الى نقيضه ما تسلى باطل بالضرورة

فی آن ما دام [illegible] تعلق بالبدن وتلوث بالکدورات ولم یمکن لها التعلق بالمبادی وتفارق من الابدان فلا شبهة فی اجتماعها کما لا [illegible]

الاول الذی تعلق بذلک الزائل عند علم زید لعلم عمرو ایضا وعلی الاول یلزم ان یکون انعدام الزائل غیر الانعدام الاول فیکون

وان لم یکن الزوال الثانی غیر الزوال الاول بل یکون الزوال الثانی عین الزوال الاول استوی حلول العلم الثانی وما قبله الان

وهو هذا سوق الکلام [illegible] وقال المحقق اللهاری من ان الاول [illegible] فلنقل وجه [illegible] قبل الشروع فی قول السید [illegible]

وما عدا منه غير الاعدام الاول بالمالها فهذه كان معطوفا على قوله اعادة المعدوم مع عدم ذكر كلمة لها في المعطوف عليه ومن المعلوم

مورد عليه المنفيين الاتيين **قوله** حاصله انه محصله ان الادراك لما كان عبارة عن زوال امر جوهريا كان ذلك الامر او غيره ادراكا

الاخروي اي بعد قطع تعلق النفس عن البدن وهو عند الموت فقد وقف الادراك عند حد واجل مسمى وهو الموت فلا يتجاوز الادرا

عن الاعمال الحسنة والافعال الصالحة فيتنا لون باللذات بما عين ولا سمعها اذن ولا خطر على قلب احد سلاكات

سوا كان اعظم اللذات حسية كما هو بظاهر النصوص من الولدان والحال الفاخرة والانهار الجارية والحور المقصورة وغيرها او لذات عقلية

[illegible]

على ابن ابى طالب كرم الله وجهه لو انكشف الغطاء لما ازددت يقينا حاصله انه لو انكشف الغطاء وانقطع تعلق النفس عن البدن

[illegible]

ان فى قوتنا ادراك الامور الغير المتناهية على وجه البدلية فى كل آن فى كل آن يمكن للنفس ان يتحقق فيه كل ادراك من الادراكات

[illegible]

فى آن واحد فيجب ان يتحقق بحسبها امور غير متناهية فينا بالفعل ... الى مقرر سقوطه ظاهر وقد اعترض المحقق الدوانى

باجا صلة الملازم لزوم تحقق الامور الغير المتناهية اعني المذالات بالفعل على وجه في كل زمان وقد تقرر بين اهل الحق امر واحد صالح لان يكون

كذا افيد من تحرير حسن المحققين وقال البعض في توضيح ما في الحاشية انه على تقدير كون الادراك زوال الامر عن الوجود

الا بعدم الملكة ولما فرض كون العلم زوالا او عدما فلا محالة يكون الجهل ملكة وجودية ولا ريب في ان الادراكات الحاصلة لنا

يدل على ان ادراكات النفس للامور الغير المتناهية سواء كانت بمعنى الانتقاشية او موجودة بالفعل ليست بالفعل بمعنى اللاتناهي

الكلي كما يفصح عنه لفظ قوتنا فيرد عليه ان العلم تابع للمعلوم بها التقرير من معروفلو كانت المعلومات امورا غير متناهية بالفعل يكون

على صفة اللاتناهي واذا تمهد هاتان المقدمتان فنقول حاصل الجواب ان الاعداد سواء كانت من الامور الغير المتناهية اللاتقفية

كون العلم بتحصيل امر لان العلم سواء كان عبارة عن زوال امر او عن تحصيل امر لا فرار عن لزوم وجود الامور الغير المتناهية فينا بالفعل

الغير المتناهية بمعنى لا تقف عند حد فظاهر ان العلم ح بمعنى لا يقف عند حد ايضا لان العلم يكون على حسب المعلوم فاذا كانت المعلومات

بمعنی لا تقف عند حد کانت العلوم ایضا کذلک قوله فیها و اما علی الثانی یعنی اما علی تقدیر الثانی و هو کون الاعداد امورا غیر متناهیة

الا بمعنی لا تقف عند حد معین لا تتجاوزه فی جانب الاستقبال والادراکات اللاتقفیة لا تنافی المبدئیة فی جانب الماضی

بالفعل بل یکون العلم غیر متناه بمعنی لا یقف عند حد وفیها افاده ملک العلماء دام ظله بانه صحیح ان الاعداد اذا کانت غیر متناهیة

ای بمعنی انها موجودة بالفعل لان الاعداد لما کانت موجودة فی الخارج وهی غیر متناهیة فی الخارج فلا جرم یکون علم غیر متناهی

تناهي الاعداد بالمعنى وجود تلك الاعداد بالفعل في الخارج واعترض ههنا بوجهين الوجه الاول ان التعاقب لا يختص بالامور

المتعاقبة فلم يبين المحشي حال الاعداد على هذا التقدير ام عدم تناهيها بالمعنى الثاني او بالمعنى الاول مع انه لا بد من بيانه فان قلت

متنوعه وتشخصه اذ العالم على تقدير كون المعدودات غير متناهية على التعاقب يكون باقيا في ضمن المعدودات الغير المتناهية

الامور الغير المتناهية بالفعل لا يتصور الا في الازمنة الغير المتناهية والازمنة الغير المتناهية لا يتصور الا على تقدير حدوث النفس

وعلى تقدير مرتبة الشيء العيولاني حين قدمها فلا يتصور كون الاعداد غير متناهية بالفعل على تقدير كونها امورا انتزاعية بل يجب كونها

[illegible]

موجودا في الخارج او بحسب منشاءه ولا ريب في ان الاعداد على تقدير كونها اعتبارية انتزاعية موجودة في الخارج بحسب مناشيها

في اللاتناهي

[illegible]

في حاشية الحاشية الاخرى مما عرض لبعض العلماء من ان الكبرى محذوفة لا معنى له الا ان يقال ان المراد المحذوف

[illegible]

والمفهومية عارضة للمفهوم فيقال بهذا الاعتبار ايضا المفهوم مفهوم واما الثاني فهو ان الاعداد من الكليات المتكثرة بالنوع

له أي مولانا محمد حسن ١٢

له أي كون الاعداد امورا انتزاعية اعتبارية ١٢

له [illegible]

فقد اثبته المحشي رح في حاشية الحاشية حيث قال لان العشرة مثلا الصدق على نفسه فيقال عشرة عشرة وكذا عشرة عشرات

الى عشرات رجال في هذا القول باعتبار العشرات دون الاحاد فمعنى هذا القول عشرات رجال ذو العشرة التي هي من عشرات

وهي عبارة عن القضية الكلية التي اشتملت على احكام جميع جزئيات موضوعها كقولنا كل انسان حيوان ذكره صاحب التلويحات

كيف يكون الكلي ذاتيا لفرده محمولا عليه بالمواطاة وعرضيا لذلك الفرد محمولا عليه بالاشتقاق فانه يلزم ح كون الشيء الواحد

ذاتيا وعرضيا معا وهو ما العاب فيه قلت لا غائلة ههنا انما الغائلة في ان يكون الشيء الواحد ذاتيا وعرضيا باعتبار واحد وههنا

بالنوع موجودا في الخارج يلزم التسلسل في الامور المترتبة الموجودة الخارجية وتفصيله ان الامكان لو لم يكن امرا اعتباريا

الى ما لا نهاية له ولا شبهة في ثبوت الترتيب بين تلك الافراد اذ المعروض مقدم على العارض ولو كان التقدم

لان الوحدات كما سيجيء في كل وحدة من وحدات العشرة معروضة لوحدة حتى يحمل على كل وحدة منها وحدة بالحمل العرضي

فمجموع الوحدات المفروضة معروض لمجموع الوحدات العارضة ومجموع الوحدات العارضة هو العشرة فالعشرة عارضة

يكون متعلق محمول اولاه موضوعا الثانية ويرجع قياس المساواة الى قياسين وتحريره ههنا بان يقال العدد مركب من الاحاد

فيقال زيد ذو وحدة والرجلان ذو وحدتين فلما ثبت التغاير بين الاعداد والوحدات بحسب الحمل فلا يكون العدد مركبا من الوحدات

فلا يكون موجودا في الخارج هكذا قال بعض الاعلام رح ولا يخفى انه توجيه لكلام القائل بما لا يرضى به قائله لان المشتق عند المحشي

على ما حققه في حاشيته على شرح التهذيب للجلالي الميرزاجان من النسبة فالاصوب ان يقال في اثبات المقدمة الثانية ان المشتق

ليس بعدد ودون ما تألف منه الاعداد وقال الشيخ في الٰهيات الشفاء وحد كل واحد من الاعداد ان اردت التحقيق هو ان

بالذات فان الممتنع ليس الا اندراج شيء واحد تحت المقولتين بالذات وليس الممتنع الاندراج مطلقا سواء كان بالذات وبالعرض

من الاحاد لا يصح لان الحاصل من المشتق والمشتق منه مركب من الذات والصفة والنسبة فلكون النسبة داخلة فيه يكون من الاعتبار

ولا يكون حقيقة محصلة فكيف يحصل من اجتماع الاحاد الحقيقية المحصلة الواقعية للعدد وجوابه ان المحشي رح ليس القائل بكون الشئ

ليس كلام الشيخ على ظاهره المتبادر منه وهو كون الاعداد موجودة في الخارج بل المراد بالوجود في قول الشيخ انه وجود في الاشياء الوجود

بين القولين كما وقع من المحشي لعله خطاء واجيب عنه بوجهين الاول انا لا نسلم ان الفارق بين القولين هو المحشي بل هذا القول

في الاعيان ومنشاء انتزاعه والحكم بوجود العدد في الخارج بالنظر الى وجود منشاءه فيه قال الشيخ في الشفاء فانا قد بينا ان الواحد

لا تتجرد من الاثنيان قائما بنفسه الا في الذهن وكذلك ما يترتب وجوده على وجود الواحد المنتهي تمام المصنف قوله تلك الامور الحاصلة فينا امور مترتبة

[illegible]

الحاصلة فينا من جانب اعدام تلك الامور المتاخرة عن وجودات تلك الامور ثم ابطال تلك الاعدام المتاخرة اللاحقة

[illegible]

الحاصلة فينا من جهة انفسها فلزم بطلان تلك الامور التي هي غير العلوم لا عينها فيلزم تقييد كون العلم زوال بطلان الامور الاخر لعدم

[illegible]

اللاتناهي في انفس العلوم وفي غيرها معا كما هو متحقق حين هذا التوجيه امتنع من الزام اللاتناهي في انفس العلوم حاشية تعلق بتقدير

تقدير المضاف ولا يذهب عليك ان القول بان مقصود المصنف اثبات الترتيب بين تلك الامور وجودا وعدما لا يساعده

عدم اللازم وعدم الاكثر عدم الملزوم وعدم اللازم يستلزم عدم الملزوم سواء كان اللزوم بواسطة او بلا واسطة وان كيس

ان التقدم بالعلية والتقدم بالطبع يشتركان في معنى واحد يقال له التقدم بالذات وذلك المعنى تقدم المحتاج اليه على المحتاج وكله

والبعدية من وجود النهار وكما يحصل بالتقدم والتاخر الوضعي المكاني كما بين الاجسام والمقادير العارضة للاجسام فللاجسام تقدم

وتأخر ومتى ومكانى بالذات وللمقادير بالعرض وبواسطة الاجسام لكونها موجودة فى الاجسام وكما يحصل مع التقدمات والتأخرات

[illegible]

متقدمة على الملزوم من حيث هو ملزوم اى مع وصف الملزومية لان ذات اللازم متقدمة على وصف اللازمية وهو وصف الملزومية

[illegible]

جوهران يحل احدهما فى الآخر يسمى المحل الهيولى الاولى والحال الصورة الجسمية وعند الاشراقيين هو عبارة عن الجوهر البسيط المتصل

[illegible]

من الاين والوضع والوضع ونحوها ففى هذه المرتبة يتعلق بها الحس والتغير محسوسة بالذات او بالعرض فظهر ان الماهية

مع قطع النظر عن هذا الامر في الصورة موجودة وليست بمحسوسة حلا انتهى وقال القاضي محمد مبارك الكوفاموي رح في حاشية

يكون علة للكل لامتناع تحقق الكل بدون الجزء فوجود العدد الاقل علة ناقصة لوجود العدد الاكثر فثبت الترتيب بين تلك الا

تصور الستة بالكنه مع الغفلة عن الاعداد التي تحتها وهو وهم لم لا يجوز ان يكون الستة متصورة بالوجه ويكون تركيبها من الاعداد

ان الهيئة الاجتماعية قد عرضت او لا لحصلت الاعداد التي تحت الستة كالثلثة والثلثة والاربعة والاثنين مثلا ثم عرضت

ای مولانا محمد حسن

بل تحت الثلثة ليس الا الاثنان والواحد فيجوز ان يكون الثلثة مركبة منهما ولا ضير فيه ثم قيل انما تجري هذا الدليل في الثلثة بعض

آثار سوى آثار اجزائها لكون تلك الحقيقة من مقولة الكم وغيره ولكنها اي لكل واحد من الاثنين والثلثة لوازم مختصة لا توجد

عدد ويصدق تعريف العدد على الاثنين وكلام المستدل مبني على ما هو الحق عندهم فلا منع على المستدل وقال الشيخ في الشفاء

ان ارادوا ان لها حقيقة محصلة والهيئة خارجية فهو وهم اذ العدد امر انتزاعي ينتزع من المعدودات الموجودة في الخارج كما

العدد تقرر فيما بين الوجود والخارجي بنفسه [illegible] وان ماد الوان لها حقيقة متحصلة واقعية والتي كانت اشارية [illegible] وآلتي مح

بعروض الهيئة الاجتماعية واحد لا يكون قابلا لان يعرض له الاثنينية اذ بين الاثنينية والوحدة منافاة وعليك ازاحة

تركب الثلثة من العدد وثابتا بدليل آخر ايضا بلا ملاحظة المقدمة الوحدانية اثبته ولا ضير فيه فتدبر قوله قال بعض المحققين اراد به

مقولة الكيف على شيء واحد والتصادق بين المقولتين بالذات ممتنع فلا جرم انه لا يصدق العدد على الوحدات الصرفة بل

يكون المصدق العدد عليهما اذ الصنعة في شئ آخر فظهر انه اشتمل العدد على امر زائد سوى الوحدات وهو الهيئة الاجتماعية وهو المطلوب

التي هي مندرجة تحت مقولة الكم عما ليس مندرجا تحت مقولة الكم بل تحت مقولة اخرى عينا وهو باطل وعلى تقدير كون الوحدة من الامور

تلك المحال المتعددة فيكون ذلك الجزء الصوري امرا مركبا من الامور الكثيرة فيكون مفتقرا الى هيئة اخرى غير نفسه وهلم جرا الى

اذ كان لكل منه صورة نوعية مغايرة لوحداته اما اذا كان محض الاحاد فلا يتصور ذلك انتهى فان قلت ان العدد اذا كان

بعض الوحدات فدخول الوحدات في العدد بعينه دخول الاعداد فانه اذا كان العدد مركبا من الاعداد يلزم الترجيح بلا مرجح بعد ترتيبه

[illegible]

ليست حيثية اطلاقية لان بعد الحيثية الاطلاقية لا يكون غير ما قبلها بل عين ما قبلها وههنا ليس كذلك لان بعد الحيثية اي

[illegible]

والثاني ما اورده احسن المحققين ورح وتوضيحه ان العدد لما كان عبارة عن الوحدات من حيث انها معروضة للهيئة الوحدانية

[illegible]

الكثيرة فلا تكن حقيقة احدية ... قبل انها الحيثية وعروضها ... الا وخط الحيثية مع تلك الوحدات صارت الوحدات حقيقة

عدد بسبب هذا اللحاظ فالعرض يكون اللحاظ جاعلا لتلك الوحدات عددا من مقولة الكم وهل هذا الا المجعولية الذاتية وقياسه

ونحوه ولا شئ من الوحدات المحضة كذلك فلا شئ من العدد بوحدات محضة ماخوذة بدون حيثية العروض اما الصغرى فظاهرة

فعروض العدد لها فرع وجود العدد
من الوحدات لا يتصور الا بان يتعدد الوحدة وتتكثر
من الوحدات لان التعدد والتكثر الذات من خواص الكم
الوحدانية بدون تحصل الحقيقة
بدون التوحد والهيئة
من لوازم التركيب

من قوله اذ العدد محض الوحدات المحيثية بالحيثية المذكورة فلا يتوجه على هذا القول المنع المذكور وحاصل الدفع انه سلمنا

الوحدات المحضة بان لا يكون تلك الهيئة داخلة فيها ولا عارضة لها والا يلزم كل وحدة وحدة والعدد ومع التقدير يستلزم المطلوب

علیها الجزء الصوری وحدات بالوجه الاول [illegible] على التقدير بعدم اشتمال علیه وحدات بالوجه الثاني اشتت قوله وبهاوه التفصيل [illegible]

[illegible]

بان المیس الهیئة اخلّه فی الحقیقة العددیة بل تكون عارضة للوحدات فافترق القول بعدم اشتمال العدد على الجزء الصوری [illegible]

[illegible]

ثلاثية وهذه الوحدة المعروضة للثلاثية متقدمة على العدد المتقدم على المتقدم على الشیء متقدم على ذلك الشیء بمرتبتين فيلزم تقدم

[illegible]

كالتطبيق والتضايف وغيرهما واما وجه الملازمة فما بينه المحشی المحقق بقوله اذ ح الخ وتقريره ان الثلثة مركبة من ثلث وحدات

ثبت تحقق اجزاء غير متناهية ومن قبل الآن ولما كان في دخول الوحدات من حيث هي في العدد مع قطع النظر عن عروض الهيئة الاجتماعية تكرار ما

فحصلت مجموعات ثلث اخرى من هذه المجموعات وتدخل في الثلثة وهكذا الى غير النهاية يحصل مجموعات تكون المجموعات

حقيقة والمجموعات الرباعية الحاصلة بعد حصول تلك المجموعات الحقيقية اعتبارية محضة لان هذه المجموعات تحصل من ضم المجموعات

واما اذا تكرر اعتبار الملاحظة لزم وجود الكل وعدم اعتبارية وهنا كذلك فيكون المجموعات الرباعية اعتبارية بلا ريب ومن

ومن هذا التفصيل قد اندفع الشك المشهور ... من وجود الاثنين وجود الثالث ... الوحدتين الذي يعرض له ...

[illegible]

في العدد دخول الاعداد فيه بل العدد على تقدير عدم الاشتمال على الجزء الصوري هو الوحدات المعروضة للهيئة الوحدانية الاجتماعية

[illegible]

كثيرة لان الدخول بمعنى مصدري وتعدده وتوحده تابع لتعدد المضاف اليه وتوحده فكيف يكون الدخول واحدا مع تعدد ...

[illegible]

بان يكون دخول الوحدات دخولات متعددة ودخول العدد دخولا واحدا والنزاع في الدخولين بالمعنى المصدري حتى يقال

ان دخول الوحدات دخول كثير ودخول العدد دخول واحد بل هٰهنا الكلام في الذاتيين ولا شبهة في ان فيهما او لا ما هو من بينه

من عشرين رجلا لا الى عشرين رجلا من حيث الكثرة وكما يقال هذا الرغيف يشبع لكل واحد واحد ولا يشبع الكثير من حيث

نقص منه لواحد وهذا المجموع الناقص على المجموع الذي نقص منه لواحد وهكذا فثبت الترتيب في جميع الامور الغير المتناهية

دخولها تحت الحكم ومن هٰهنا يعلم ان دخولها تحت الحكم باعتبار وجود من العدد ولهذا منه حصل لمن كون المجموع الثاني جزء للمجموع

قال ابن محمد خان القراه باغي انه ان اريد بالتعيين في هذا التقرير الاول فبجموع المعارض جزء للعدد و المجموع الثاني معارض للعدد والمعارض باعتبار ان الاحاد كثير

قال العلامة لعضهم فلا تحصيل للعدد ان في تقريره الان انما يدل على قوله تدبر فيه المعدود ودون للعدد بالذات بالجزئية والكلية بينهم والمشهور

بجموع الثاني مستلزم الاول المجموع بان التوقف لفظ بحذف مطلقا المتناهية الغير الامور بين الترتيب لاثبات المحقق هذا

الكثيرة الاحاد من التحصيل في الضرب امر اعتباري الحقيقة بان على الاستدلال لعدم المنع وانه فمع الملازمة ثم بلا ريب المجموع

فنقول لم لا يكفي الهيئة الوحدانية اعم من انتزاعية بل كانت الهيئة مستغنية مع الآحاد والكثيرة من حيث انها كثيرة فنفرض بها الكلها

الواحد الاخير في سلسلة الغير المتناهي في جانب اللاتناهي حتى ينقص منها وما قال ملك العلماء سلمه الله من ان انتفاء المجموع في

عدم ... اما ان يكون علته التامة عدم علة ما من علل وجود المعلول بمعنى انه اذا تحقق اعدام علة ما من علل وجود المعلول لا على التعيين

او ان يكون علة تامة لعدم المعلول اي العدد الاكثر الذي هو الكل لجواز ان يوجد عدد المعلول اي العدد الاكثر بسبب عدم ...

ولا عبرة في ان عدم الشرط مصداق للعدم المعلول مما ليس مصداقا للعدم العدد الاقل فلا يكون عدم العدد الاقل علة تامة لعدم العدد الاكثر

دون الاخرى هف والثانية ان يتوارد العلتان المستقلتان على معلول واحد شخصي على سبيل التعاقب بان يوجد واحدة من العلتين

هو القدر المشترك بين تينك العلتين اذ لا يمكن حصول المعلول بدون هذا القدر المشترك فيتحقق ح وحدة المعلول

بين العدد الاكثر والعدد الاقل بالعلية والمعلولية وهذا هو المطلوب الا انه لما كان المحشي رح ليس بر اضٍ بان علة عدم المعلول

عدم العلة التامة فاستقل ببيان فساده بقوله سيد الباقر كما سيجي فانتظره مفتقر الى الثاني قوله فالذات احتراز عن الترتب

ان شيئا بعينه لا يترتب وجودا وعدما الا على شيء بعينه فاستمع حاله وهو ان ترتب الشيء المعين على الشيء المعين في الوجود مسلم

قوله فعلى مقدر وتقرير الدخل انا لا نم ان عدم المعلول انما يكون بعدم العلة التامة فانه اذا انعدم جزء معين

يستلزم ... والمساير ... الهيئة الوحدانية عارضة للسرير وخارجة عنه فلا شك ان السرير ينعدم بانعدام هذه الهيئة

مع تحقق جميع اجزائه المسبب فالقول بان انعدام المعلول لا يتصور الا بانعدام احد اجزائه باطل كما لا يخفى ولا يذهب عليك ان هذا الاشكال

بعدم العلة التامة بعدم المعلول فاستقام ما قرره السيد الباقر في البرهان على ان عدم الشرط ملزوم لعدم العلة التامة وبدون العلة

المعلول بسبب وجود المانع فكيف يقال بان انعدام المعلول انما يكون بعدم العلة التامة ويتضح الجواب ان مثل

بوجود واحد على حدة وثانيهما ان يكون مجموع العلل الناقصة عبارة عن احاد العلل الناقصة الملحوظة باللحاظ الوحداني فيكون العلية

الوحدانية الاجتماعية عارضة لاحاد أقل الناقصة لاخر من ذلك المجموع ويكون المجموع مغاير الاحاد العلل الناقصة الملحوظة التي ط

[illegible]

لان جملة ما يتوقف عليه المعلول هو الاحاد الماخوذة في مرتبة الكثرة وهذا المجموع فلا جرم يكون هذا المجموع وحده جزء المجموع الاحاد

[illegible]

لزوم ان يكون العلة التامة جزء لنفسها وتقريره ان العلة التامة عبارة عن جملة ما يتوقف عليه المعلول بالتوقف الناقص لا مطلقا

[illegible]

من عارض الهيئة للاحاد الثمانية المغاير للاحاد موقوفا عليه فيكون ما يتوقف عليه المعلول تسعة فينتقل الكلام الى هذه التسعة

بان هذه التسعة ان لم يكن تنتهي الى ان يعرض لها ماهية اخرى فالثمانية السابقة ايضا لا تفتقر ولا نظير له الترجيح بلا مرجح فثبت المقصود ان

دون عدم ملة ما من العلل الناقصة فيلزم ان لا يعدم المعلول الا عند عدمات جميع احاد العلل الناقصة واللازم بط فكذا الملزوم اما الملا

فهو يستلزم ارتفاع النقيضين وهو محال وفيه انا نختار الشق الثالث وليس ارتفاع النقيضين المستحيل لان العلة التامة عبارة

واحد وهو لفظ الكثرة وقد يعبر عنها الى قضايا مفصلة باعتبار تعبير الامور المندرجة تحت ذلك الامر الوحداني بالفاظ متعددة بان يقال

بحالة موجود وهذا موجود وهكذا ولهذا قال الشارح اي وجود العلة التامة وجودات كثيرة فلما قولنا الكثرة معدومة متفرقة مجموعة اجمع

على ما قيل اما اولا فلانه رح يلغو المقدمة الممهدة التي مهدها الشارح اولا واما ثانيا فلانه لا نم انه في الشق الثاني يثبت مطلوبنا ويبطل

اعلية متناهية لا تكون الا متناهية فلا تكون تلك العدمات موجودة غير متناهية بالفعل حتى يجري في تلك العدمات براهين ابطال التسلسل

فلا يكون بين علمها الا فرق وعدم الاكثر رح استلزم الا اذا كان بين بالانتزاع هذين العدمين استلزام وليس كذلك فانما انتزع

عدم الاربعة وليتفطن من عدم الخمسة فاتنزاع العدم الاربعة لا يستلزم انتزاع عدم الخمسة فلم قال المصنف عدم الاقل يكون مستلزما لعدم الاكثر

هما مع الصورة النوعية والحقيقة الشخصية هي مع الصورة الشخصية وبالجملة ليست الاجزاء المقومة غير متناهية والاجزاء الغير المتناهية ليست

صاحب الملل والنحل وهذا اخلاف مذهب الحكماء وان قيل ان المراد جريان البرهان في تلك الاجزاء بعد ان تخرج غير متناهية من القوة

انها متناهية بالفعل واولنا الفرق بين المسبوطات قوله قلت الخ رد للجواب توضيحه ان قياس تلك المعدومات على الاجزاء المقدارية

الغیر المتناهیة للجسم الغیر المتناهی قیاس مع الفارق لان تلک الاجزاء المقداریة ان کانت موجودة فی الخارج بانفسها الا انها موجودة

حتی یلزم الخلف لانها لم تکن متساویة فیجوز ان یکون التفاوت بینهما فی الاوساط فلا یجری فیها البرهان لتقاطع ان یقال ان الاحاد الغیر

متاخر عنه لما حققت ان الکل والجزء فی الخارج امر واحد مع ان تاخر وصف الجزئیة متحقق فی کل جزء فاحسن اعمال الرویة و

او بواسطة الاتیان الی ترکیب الجسم منها یطلق لفظ الاجزاء علیها فتدبر قوله فیها اما معدومة صرفة ای لا تکون موجودة فی الخارج

لا بانفسها ولا باعتبار انها اجزاء فهما قوله منها او من اجزاء متعددة اى تكون موجودة بوجودات متمايزة فى الواقع فى ضمن الكل ويكون وصف التعدد

ثبوت شىء لشىء ملزوما وثبوت المثبت له لازما والملزوم مقدم على اللازم فيلزم ان يكون ثبوت المثبت له متاخرا عن ثبوت المحمول له

بين الكل والاجزاء فى الوجود حتى يصح الحمل واعترض على هذا الجواب القاضى السنديلى بان المشتق عند المحشى معنى بسيط منتزع

ليس له فرد الا الافراد الشخصية والافراد الشخصية تحصل بالاضافة والتوصيف فتعدد الوجود المصدرى ووحدته تابع لتعدد المنسوب اليه

ووجه [illegible] فكيف يقال ان [illegible] ان تعتبر الاجزاء متقدمة [illegible] موصوفة بصفة التقدم [illegible] بالفعل وتغير [illegible] بوجود الواحد قوله فيها

[illegible]

الا الاقل [illegible] الاجزاء موجودة بوجوده فكيف يحكم بتقدم ذات الجزء التحليلي في الاحتياج على الكل قوله فيها مع ان الخ هذا رد على ما هو المتبادر

[illegible]

او بالعرض قوله يستلزم لعدم الاكثر بالعرض لا يقال ان عدم الاثنين يستلزم عدم الثلثة فكيف يحكم استلزام انعدام الاقل انعدام الاكثر

[illegible]

من الثانية لزم تساوى الكل والجزء [illegible] سلسلة الجزء [illegible] فيلزم تناهي الكل [illegible] عليه الالوا[illegible]

فيلزم ترتبهما ومبدأ المطلوب واذا بطل المقدم تبنى الحدوث يبطل ملزومه نحو الازالة لان بطلان اللازم يستلزم بطلان الملزوم متحال

فتدبر والثاني ما اشار اليه المحشي بقوله فتأمل ووجهه في الحاشية المنهية بقوله وتوجيهه ان العلم على التقدير كونه زوال الشيء نفس الازالة

بل يكون العلم عبارة على التقدير الى عن زوال الامر الثابت القائم بالنفس المدركة ولا ريب في ان هذا الزوال لا يتصف بالمطابقة

وبه يظهر قد استدل عليه وحصل بالنظر والمطابقة فيما اذا المطلوب المذكور مع كونه حاصلا بالنظر لا يتوقف على النظر بمعنى انه مستغن

بدون النظر لحصول ذلك المطلوب بالوجدان بدون النظر ايضا ولا يترتب ذلك المطلوب ايضا على النظر لتوقفه في الحقيقة على حال

بدون شرب الماء واما ان يكون حاصلا بسبب ذلك الشيء بان يكون الباء في بحسب للسببية وهو يحتمل وجهين الاول السبب التام

بقوله ان المراد بالحصول في تعريف النظري مطلق الحصول الذي هي مرتبة الطبيعة من حيث هي التي تتحقق بتحقق فرد ما

عند العلم بعمرو ان في العلمان المذكوران لانه يجوز ان يكون للحاصل لو واحد حصولان يكون احدهما علما لزيد مثلا والآخر

علما بالعموم ومثلا بحسب الحصولين يتعدد العلمان وان اتحد الحاصل فلا يلزم على تقدير اتحاد الحاصل اتحاد العلمين وتوضيح الدفع انه لا ذلك

لا يلزم ايضا من اتحاد الحاصل عند العلمين اتحاد العلمين اذ يجوز ان يكون للحاصل الواحد حصولان يكون العلم بهذا اي زيد مثلا عبارة

والوجود والثبوت والكون كلها الفاظ مترادفة ولا شك في سخافته او لم يعرض لذلك الحاصل حصول اخر عند العلم به مثلا بل الحصول

كالاضافة بل مثال لما هو علم وليس مما يجري فيه المطابقة واللامطابقة فان الاضافة من العالم والمعلوم علم على ما هو مذهب

للمتكلمين وليست الاضافة قارة القرار من الامور التي تجري فيها المطابقة بل المعدوم والمطابقة غير المعلوم قال بعض الفضلاء ان لا ثبات

ان يكون لكل معلوم غائب امر مطابق له معلوم وفي العوارض ان واستحصالات مشاكل للمعلوم تكون موجبة لانتقال الذهن

ذكره المتقدمون من المقدمات في نفي الازلية يكفي لاثبات المقصد لان ليقال من اول الامر بالشكل الثاني كل علم يتصف بالمطابقة

ليس بعين الزوال فهو المحتمي بل يكون عين الزوال وهو ما لا يتصف بالمطابقة والا لا مطابقة هنا بل الاجمال فتدبر

التفصيل فلا يرجع الى ما مضى قوله قدس تعالى ان الخ المقدم من هذا الكلام الغائب اى المتكلمين القائلين بكون العلم اضافة مخصوصة بين العالم

الجماهير لان المعلومات متباينة الحقائق وحصول الاشياء بانفسها فضوء المعلومات ايضا متباينة الحقائق فصورة الحجر صورة

عن تلك الاذهان لبداهة ان تحقق النسبة بدون تحقق احد المنتسبين ممتنع الا ان تلك الاشياء لو عدمت اساسا صارت

بالعوارض الذهنية وبالاحتياج الى اثبات الوجود الذهني بل لا يتصور انكاره وبهذا البطل ان كما سبق الى البعض لا لزم بان كان العلم

الحضوري علم بالذات لكون معلومه اي الصورة الذهنية معلوما بالذات والعلم الحصولي علم بالعرض لكون معلومه اي الشيء الخارجي معلوما بالعرض

بالاعتبار الاول لا بالاعتبار الثاني فان تلك الصورة بالاعتبار الثاني علم حصولي والا اي وان لم يكن المعلوم بالذات هي الصورة

معلومان احدهما المعلوم بالذات وثانيهما المعلوم بالعرض فالعلم الحصولي علم بالذات لما هو معلوم بالذات وعلم بالعرض لما هو معلوم

في الخارج معلوما بالذات انتهى اقول عدم جريان الدليل في العلم الانفعالي لا يضر فان الكلام في العلم المتعلق على هذا ما نقول ان

ان العلم المتعلق بالاشخاص الخارجية ممكنا الا يزول بزوال الاشخاص عن الخارج فضلا ان يزول بزوالها عن مدة قابلة لكن فان العلم

كما بين ثم اعلم ان كون المدارك العالية مع ما فيها من الصور علة لتحقق جميع الاشياء مبني على رايهم قال الفاضل الخيرابادي ان المدارك العالية

ليس على معناه الظاهر المصدري بل المراد منه الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل بلا واسطة كما في علم الكليات والجزئيات المجردة الخ

فتذكر ما تقدم سلف قال المص ويجب ان لا يكون هذا العلم اي الذي هو مورد القسمة اعم من ان يكون تصورا او تصديقا مطلقا

بالامر او بغیره مطابق وکل واحد منه المطابق وغیر المطابق اعم من ان یکون جازما او غیر جازم فقد ظهر ان ههنا ثلث تقسیمات الاول

والرابع الشعر وهو القیاس المرکب من القضایا المخیلة والخامس السفسطة وهو القیاس المؤلف من الوهمیات والتفصیل فی اواخر کتب المیزان

لها غیر ظاهر وبیان ها بذهن ادخالها فی المقسم وبالجملة ان ذکر التصدیقات المطابقة والجازمة لمیز بالذات حتی یلزم الترجیح بلا مرجح

قوله ویصدق علی نفسه ونقیضه الخ ای بل انه یصدق التصور علی الصورة الحاصلة علی نفسه ونقیضه ای الا التصور بالکل العرضی

منه ای مولانا محمد یوسف دام فیضه ۱۲

على جميع التقادير بان مفهوم الحيوان الناطق [illegible] اى الذهن بمقابل [illegible] صورة حاصلة [illegible] عرضى لا ذاتى والا يسمع [illegible]

اى باعتبار عدم الحكم قوله فيها ونقيضها معطوف على قوله التصور المقيد [illegible] مضاف اليه [illegible] قوله فيها مع الحكم [illegible] اعتباره

بالقيدين انتهت قوله فيها وهو اى الصدق قوله فيها التصور اى بالتفسيرين الاخيرين قوله فيها بالقيدين اى باعتبار عدم الحكم

ههنا [illegible] الحكم ولا يكون معتبرا [illegible] يكون [illegible] الحكم بل يكون [illegible] ايضا من ان يكون الحكم فيه معتبرا ام لا [illegible] الوجه [illegible]

الاول كما لا يخفى قوله لعدم ما يستتبع العائد يرجع الى الوجهين الاخرين ما يلزم التقريب لعدم العوائد غير محتمل قال في حاشية الحاشية فيه

[illegible]

اخص منه اي من التصور المعتبر بالتقييد المتناول وهو الذي في محوه الاطلاق وهو افتراق العموم الذي هو مرادف للعلم لان التغير او

[illegible]

يخص العموم قوله فيها فكيف يصح قوله ايضا لان هذا القول يقتضي التشارك قوله فيها علم بالالتفات الى الخارج اي التصديقات الخارجية

[illegible]

لا تجانبه الامام البينة التي هي ربط احد الحدين اي المحمول الى الاخر اي الموضوع او سلبه الربط والرابع ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها

اعني الادراك الاذعاني بان النسبة الواقعة الخبرية واقعة او ليست بواقعة وهذا الادراك الاذعاني هو التصديق على مذهب البعض

عن انتساب امر الى امر آخر اي مغاير للامر الاول مغايرة بالذات كما في الانسان ضاحك او بالاعتبار كما في الانسان انسان

المستفاد بحسب نظام المصدر وفسر الحكم بتلك التفسيرات حاصله ان الاذعان وقبول النفس للنسبة ايضا من تفسيرات الحكم

ان يكون ماهيتها الانفعال فعلا فكيف يجوز التفسير بالانتساب قوله لا يخفى ما فيه فافهم فيه ايماء الى ما في قول المحشي

في حاشيتها كالحاشية الاخرى من ان الهيئة التي ليست من الانفعال اللهم الا ان يقال المراد بالهيئة هي من حيث انها موجودة في الذهن ... [illegible]

العلم من مقولة الكيف على ما هو المحقق عند المحشي رح فكيف يجوز ههنا كون العلم من مقولة الانفعال قلت هذا مبني على ما هو المحقق عنده

المقارنة للصورة بالتبع فالعبرة لما يترتب عليه بالذات واما تحقق الصورة الحاصلة كما هو المشهور بين الجمهور والصورة لما وجدت

... بالنسبة الى السواد والبياض ... ثانيا ان توضيح الاعتراض ان العلم عبارة عن الصورة الحاصلة المكتسبة في الذهن بعد التجريد

عن الموجود المشخصات التي امتنع حصولها في الذهن ولما كان لنا قدرة على الجواهر والاعراض فتلك الصورة تكون صورة جواهر واعراض

[illegible]

بالفعل سواء كان وجوده في الاذهان او في الاعيان ولا تنافي بين هذين المعنيين في الذهن فالماهية المعقولة من الجوهر عرض

[illegible]

ان يجذب الحديد اذا صادفه الحديد فاذا كان المقناطيس في كيف النسان ولم يصادفه الحديد لا يزول عن المقناطيس ذلك الخاصية

[illegible]

بجميع الانواع والاشخاص المندرجة تحته فاندرج تحت مفهوم العرض تسع مقولات وهو الحصر فيها بحسب الاستقراء الاولى فيها

جزء له بحكم وهو الذي يقبل التجزي لذاته كالعدد ذو الخط والزمان ومن الثانية منها الكيف وهو عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ولا يقتضي

[illegible]

منها امران الحقيقة العلمية والحقيقة الحاصلة في الذهن من حيث هي هي وكل منهما مندرج في مقولة الاولى في مقولة الكيف والثانية

النسبة ليست موجودة في الخارج لزم ان يكون مقولة الاضافة ...

والوضع والاين والمتى وغيرها مقولات نسبية ...

وما عدا الجوهر والكم والكيف ...

[illegible]

عرضا بل يكون جوهرا فالجواب المصدر بقوله اللهم الخ تام وقال احسن المحققين معنى حصر العرض الموجود في الخارج في المقولات التسع

[illegible]

والموجود فيها ههنا اي الموجود في نفس الامر مع قطع النظر عن اعتبار العقل وتعقل الذهن اذا وجد شيء في الذهن امران فلم

قوله فيها التحقيقية العلمية الحاكية الادراكية التي منشا الانكشاف حقيقة في العلم الحضوري الحصولي الذين عقيب حصول الصورة

احد الطريقين السابقين من الاعتبارات الذهنية ليس لها وجود في نفس الامر لان التقييد امر اعتباري غير مستقل كما هو الظاهر

العرض الخارجي مختل ايضه فان الوحدة والنقطة عرضان موجودان خارجيان مع انهما ليسا مندرجين تحت شيء من المقولات التسع

فرقا بين الوحدة وسائر الاعراض نعم لو كان الوحدة عين الواحد لتم ما قال فليس كذلك وبعد اللتيا والتي اقول بان هذا الجواب

بادخال النقطة في الكيف او بتسليم وجودها في الخارج ولا يتنفى ان يقال ان النقطة ايضا غير موجودة في الخارج انما هي نهاية وطرف للخط

[illegible]

واما صدق احدهما بالذات وصدق الاخرى بالعرض وصدقهما بالعرض على شيء واحد فليس بمحال ولم لا يجوز ان يكون الصورة

[illegible]

فينكشف به المعلوم وهو مغاير للعين الخارجي في الماهية وموجود في الخارج لا في الذهن اذ الصفات الانضمامية لا بد ان تكون

[illegible]

والمعلوم متحدان بالذات وهذه مسامحة قوله وحاصله الخ الغرض منه رد جواب العلامة القوشجي بانه مستلزم للجمع بين المذهبين وهما

[illegible]

حصول الاشياء بانفسها وحصول الاشياء باشباحها تقريره ان جواب العلامة القوشجي مسلم بحسب الظ واما التامل الصادق

مع المعلوم في الماهية فيعود الاشكال قوشجي لان ذلك القائم بالذهن عرض وكيف باقرار العلامة القوشجي وباتحاده

ان حصول الشيء في الزمان وكذا في المكان لا يوجب اتصاف الزمان وكذا اتصاف المكان به فالسواد والحرارة وغيرهما

القائم بالذهن ... تعالى بط فالمقدمة مسلمة ولا الطبيعة الكلية لان نسبتها الى افرادها على السوية فكيف يصح سريان الحكم الى واحد

من انواع الطبيعة الكلية فان الحقيقة العلمية حقيقة اصلية متحدة مغايرة للامر الخارجي وهو مبدء الانكشاف وكذا الامر الخارجي ان الطبيعة العلمية قائمة

[illegible]

وكيفا لان الصورة لا تقتضي القسمة واللانسبة بالذات او الجوهر فيكون جوهرا لها فاذا اتحدت تلك الصورة جوهرا لها فعاد الاشكال

[illegible]

في حاشية الحاشية للعلامة المعاصر للعلامة المحقق جلال الملة والدين الدواني دون من هو من تلامذة السيد الباقر صنف شرح

[illegible]

الواحدة وهو الوجود فتلك الذات تتطور بتطورات اعتبارية انتزاعية فالمعرى عن التطورات هو الواجب والمتعين بكل تعين هو

هو الممكن فيجب كل ماهيته مرتبة ... الوجود فيتنزع ماهية فيتنزع الجوهرية اذا وجدت تسمى في الخارج لا في موضوع وتنتزع الكيفية العرضية

في الخارج مع بقائه فيه حمار الخير وهنا ليس كذلك لان الصورة الخارجية التي كانت في الخارج جوهر الم تقم فيه عرضا والصورة التي

حصول الاشياء بانفسها فان قلت ان المراد بحصول الاشياء بانفسها اعم من ان تكون كما كانت او ينقلب هذا اصل ... بقائه

مرتبة المعروض ... الحكم لقوله اذا كان مرتبة المعروض متقدمة على مرتبة العارض فلا يكون وجود العارض ... مرتبة المعروض بل بالضرورة

[illegible] في عدمه في تلك المرتبة الا ان [illegible] النقيضين [illegible] من العوارض حال [illegible] الى المعروض فهو قول العدم الذي

[illegible]

ووجود المعروض وعدمه في مرتبة العلة مثلا يرجع الى سلب العلة عن الوجود وسلب سلبه [illegible] قوله فيها العلة [illegible]

[illegible]

[illegible] جميع عوارضها عنها [illegible] الذاتية من عوارض الماهية [illegible] ولا [illegible]

[illegible]

[illegible] بالوجود [illegible] ان الماهية موجودة ومعدومة وهذا تناقض واجيب عنه بان الماهية من حيث هي هي ليست موجودة

ولا معنى [illegible] نظرة الامر انه يلزم ارتفاع النقيضين في المرتبة وهو جائز وما اورد عليه المحشي في حاشيته [illegible]

[illegible]

الغرض منه رد الجواب الثاني لتحقق الارتفاع النقيضين حاصله ان النقيضين اي وجود العارض وعدمه ليسا نقيضين [illegible]

[illegible]

للوجود المقيد [illegible] النقيض [illegible] الوجود المقيد الا النفي المقيد فالكلام في نفي المقيد في سلب النقيضين اي وجود العارض وعدمه [illegible]

مرتبة المعروض يرجع الى سلب المرتبة عن وجود العارض في المرتبة وسلب المرتبة عن عدم وجودها منها في المرتبة واما سلب المرتبة

فليس معناه الا ان وجود المعروض وعدمه ليسا صفتا للعارض ... لاشناعة فيه فتدبر قوله فان قلت انه نقض على

تقدم المعروض على الاعراض ... فلو كان بحسب العارض المعروض تقدم بالطبع لكان تقدم المعروض بحسب الوجود على العارض مع ان وجود المعروض ...

... الدفع ان التقدم على قسمين تقدم بالماهية وتقدم بحسب الوجود فالتقدم بحسب الوجود منحصر في التقدمات

الحس المشهورة ... فانه يصدق على الحادث ... بل بالماهية فلا يخلو الحصر ... وبهذا التقدم من التقدمات الخمسة المشهورة

على العلم فنقول ان هذا الاطلاق ... من قبيل المسامحة فان مقولة الكيف من الموجودات الخارجية والعلم وان لم يكن موجودا في الخارج بل في الذهن لكنه

لا بالمعنى الذي هو المقولة فلا يلزم دخول شيء واحد تحت مقولتين نعم يتبين معنى الكيف فنقول الكيف الذي هو المقولة ماهية اذا وجدت

يصدق على تلك الصورة انه كيف لان العلم كيف فيلزم كون الشيء الواحد مضافا وكيفا وكما وكلها ولا يجاب بجواب البعض لانا نقول ان الصورة الحا

من الاضافة [illegible] بنا على ان اتحاد العلم والمعلوم يقتضى ان [illegible] والصورة الحاصلة [illegible] الانقسام

[illegible]

من حصول الاشياء بانفسها قوله معناى الموجود الخارجي قوله واطلاق العلم [illegible] ان العلم لما كان [illegible] والصورة الحاصلة في الذهن

[illegible]

[illegible] الثواب [illegible] الغفار بها [illegible] باطرا ما دام الملوان اللهم صل وسلم على حبيبه وتابعيه ما دام القمران ❊ ❊

غلطنامہ حاشیہ میر زاہد بر رسالہ مسماۃ بہ تحقیقات مرضیہ

صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۲	۲۴	انہ	ان	[illegible]	۱۵	الجمہور	جمہور	۳۴	۶۲	ویجعل	وتجعل	۵۱	۳۴	اذ ثبتہ	اذ ثبتہ
ایضا	۳۰	بصداق	مصداق	۱۴		علی معنی	علی ان معنی	۲۰	۲۶	ہو الانفصال	لو الانفصال	〃	۴۳	الکلام	لکلام
۴	۳۲	والبعد	والبعدیۃ	〃	۳۹	کنتیجۃ	النتیجۃ	۲۳	۷	الاشیاء	لاشیاء	۵۲	۱۲	الصورۃ	صورۃ
〃	۵۵	اجزاء الشئ	اجزاء الشئ	〃	۴۴	شرائطہ	شرائط	〃	۲۷	ہو الوجود	ہو الموجود	〃	۱۳	اللبس	اللبس
۴	۵۶	وہو قول	وہو قولہ	گ	۴۲	[illegible]	منا	۳۴	۱۲	اذا لم القسم	اذا لم القسم	〃	[illegible]	بتبیہ	بعینہ
۴	۸	کان	کان لو قیل	[illegible]	۱۱	یجب	یجب	۳۵	۷	الی اسے	الی باسے	۵۳	۱۱	[illegible]	[illegible]
〃	۱۴	سعینا	مغنیا	۱۷	۱۲	وتانیہ	وتانیہا	〃	۱۲	[illegible]	مع فیہا	〃	۲۷	النملوط	الملحوظ
〃	۵۵	یغ	یضم	〃	۲۷	التشخص	التشخص	〃	۳۰	اوالعلوم	والعلوم	〃	۳۳	ہی	ایسے
۵	۶	القدیم	القدیم	〃	۵۳	الحضوری	حضوری	〃	۵۱	او	اذ	〃	۵۹	تحقیق	تحقیق
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	〃	۱۴	الکلیہ لیس	لکنہ لیس	[illegible]	۲	الزمان	للزمان	۵۴	۳	بتجرید	تجرید
〃	۱۵	ولیت	ولیست	۸	۳۴	[illegible]	وہذہ	[illegible]	۲۲	[illegible]	ومن	〃	۳۴	کالبجد	کالحد
〃	۱۲	علا	علیہا	۱۹	۱۲	کالبصر	کالبصر	۳۷	۲۱	ما الآبہ	مارامہ	۵۵	۳۵	جزئیہا	جزئیہا
〃	۳۳	تقیید	تقیید	〃	۱۴	عن	ان	〃	۱۴	کنفہ	وکنفہ	〃	۱۴	التشخص	والتشخص
〃	۳۷	تقییدہ	تقیید	〃	۴۵	فردما	فردماد	۳۹	۱۴	بالاضافۃ	وبالاضافۃ	۵۷	۱۸	ضرورتہ ی	ضروری
[illegible]	۵۱	اذ الحضور	اذ الحضور	۲۰	۱۸	فالجمہور	والجمہور	〃	۱۴	التفکیہ	التفصیلیۃ	۵۸	۳۲	ام بینما	ای
۷	۶	فلا	ولا	〃	۴۲	فی الزوم	[illegible]	۳۹	۳۱	سوجود	بوجود	〃	۵۵	لم یرد	لم یردا
〃	۷	ازحہ	ازحہ	۲۱	۴۴	وجانات	مختارات	۴۴	۱۱	[illegible]	المعنی یکون	۵۹	۷	التعالی	لہ التعالی
〃	۲۶	لعدول	العدول	〃	۵۲	ولی	ولا	〃	۳۲	بالارسام	بارتسام	〃	۱۲	العالم	
〃	۳۲	تنزیف	تنزیف	۲۲	۳۷	سعدونا	سطرونا	۴۱	[illegible]	الضابط	الضابط	۷	۱۰	سورتہ	[illegible]
۸	۵	تقسیمہا	تقسیمہا	〃	۵۹	یدل علی	من	〃	۵۸	تنظو سطورات	تنظو سطورات	〃	[illegible]	نغمہ	نغمۃ
〃	۸	حاضرا	حاضرا	۲۳	۱۲	التخص	التشخص	۴۲	۱۰۷	الموجود	[illegible]	〃	۴۶	تعلقتہا	تعلقہا
۸	۱۲	المتجدد	المتعدد	۶	۱۳	[illegible]	ہویتہ	〃	۴۱	ابہمۃ	[illegible]	۲۲	۱۱	متصورۃ	[illegible]
〃	۳۵	لم	لما لم	〃	۳۲	الارتسام	الارتسام	۴۳	۲۴	[illegible]	[illegible]	[illegible]	۲۵	[illegible]	[illegible]
〃	۴۶	التصدیق	التصدیق	۲۴	[illegible]	[illegible]	[illegible]	۴۴	۶	کالثبوت	[illegible]	[illegible]	۲۷	[illegible]	ہذہ
۱۰	۴۸	الحادث	والحادث	۲۲	[illegible]	[illegible]	للوجود	[illegible]	۲۵	علی جمیع	[illegible]	[illegible]	۵۰	[illegible]	کانت
[illegible]	۹	علوم	علوم	۲۷	۱۲	بذا	ہذہ	۴۶	۸	[illegible]	البہارسی	۴۶	۱	[illegible]	[illegible]
[illegible]	۴۴	الصورۃ	الصورۃ	۴۰	۲۱	ولامریۃ	ولامریۃ	〃	۵۴	المجلبۃ	المجلبۃ	〃	۷	الذہنی	للذہن
〃	[illegible]	نقتصر	[illegible]	〃	۲۶	اولاقی	اولا فی	〃	۶۱	فلک	فلک	〃	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	بتقید	تقید	۲۹	۸	الجزئیۃ	الجزئیۃ	۴۷	۱	والکانت	والکان	گ	۱۰	[illegible]	[illegible]
۴۴	۱۱	بفصل	الفصول	۳	۱	افراد	افرادا	〃	۸	علی الکرۃ	علی الکثرۃ	〃	۵۹	ہذاہ	ہذہ
〃	۴۰	من صفتہ	من صفتہ	〃	۹	والتقیید	والتقیید	۴۸	۴۴	الالال	[illegible]	〃	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	۴۳	النوعین	النوعین	〃	۱۴	لانحصر	لانحصر	۵۰	۲۱	القول	المقول	[illegible]	۲	[illegible]	[illegible]
[illegible]	۴۱	بالمعرفۃ	بالمعرفۃ	〃	۴۱	الموجودۃ	الموجود	۵۱	۲۴	التسمیۃ	التسمیۃ	۲۴	۳	[illegible]	[illegible]

صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح
۶۵	۱	وجدنه	وجدنا	۷۶	۴۲	الاقرب	الاقدام	[illegible]	۲۱	المقید	[illegible]	[illegible]	۵۷	بازائه	[illegible]
۶۶	۵۸	الاکثر	الاکبر	〃	۴۲	استحالته	استحالیه	[illegible]	۲۶	انتقاله	استقاره	[illegible]	۳۴	ضروريا	ضروری
۶۷	۱	[illegible]	کونها	〃	۲۵	استحالته	استحالته	[illegible]	۴۰	وتعقیب	تعقیب	۱۰۲	۳۶	الا	لا
〃	۲۲	الجبرتیه	الجبرية	۷۹	۲	نقیضا للاول	نقیضا للاول	[illegible]	۱۲	[illegible]	[illegible]	۱۰۳	۵۵	بالزام	بالزوم
〃	۴	فی الذهن	فی الذهن	〃	۱۸	للارتفاع	الارتفاع	〃	۱۵	[illegible]	[illegible]	〃	۶۱	زنود	زند
۶۹	۴۸	[illegible]	[illegible]	〃	۴۱	الثبوت	لثبوت	〃	۵۱	[illegible]	نفیا	۱۰۴	۱	[illegible]	کالشقی
[illegible]	۱۱	قضیته	قضیته	۸۰	۱۱	لا النفی	الا النفی	۹۰	۱۴	صنعة	صنعته	〃	۱	نعم	نعم
〃	[illegible]	حاصل	حاصله	〃	۴۲	عالم	لم	〃	۱۵	تعقیب	ثم	〃	۳۱	فیجب	فیجب
〃	۳۴	قوله	قول	۸۱	۲	الادراک	لادراک	۹۱	۲۱	وهو سابقة	وهو سابعه	۱۰۵	۳۳	[illegible]	بحث
〃	۳۵	التعددة	المتعددة	〃	۴۲	السابقة	لسابقة	〃	[illegible]	السابقة	لسابقة	[illegible]	۳۴	الثانی	التالی
〃	۵۴	الضمیر	الضمیر	〃	۳۲	عرض	عرضی	〃	[illegible]	سبقة	سبقته	〃	۵۴	[illegible]	عائد
[illegible]	۵۵	صنفه	صنعته	〃	۳۴	سبقه	سبقه	〃	۲۵	سبقه	لاسبقه	〃	۵۰	فی الترتیب	فی ترتیب
〃	۲۲	صنعة	صنعته	۸۲	۱۰	یجوز	اذ یجوز	〃	۳۷	مفعول	المفعول	۱۰۶	۴۴	بها	بها
۷۰	۱	فصنعة	فصنعته	〃	۲۹	الفرقة	الصرفة	〃	۵۴	انتقاره	انتقار	۱۰۷	۲۵	حالا	حال
〃	۳	صنعة	صنعته	〃	۳۲	فیتحقق	فیتحقق	۹۲	۲۱	المحق	المحقق	〃	۲۷	باقی	باق
〃	۵	تملک	من تلک	〃	۳۴	الثانیة	الثابتة	۹۳	۱۶	اللازم	اللازم	〃	۵۱	بملکاته	بملکاتها
[illegible]	۳	لهذا	لهذه	〃	[illegible]	الاتفاق	اتفاق	[illegible]	[illegible]	بعدم	بعد	۱۰۸	۱	واعدامه	او اعدامه
[illegible]	۵	یظهر	ظهر	〃	۴۷	وتقدیم	+	〃	۴۹	فیتبدل	فلیتبدل	〃	۲۵	زائل	زائلا
[illegible]	[illegible]	یعلم	بعلم	〃	۵۰	فان	فان کان	〃	۵۰	الموجودات	الموجود	۱۰۹	۱	والمحال	والمحل
〃	۱۲	[illegible]	بتعلق	۸۴	۳۷	ان یکون	ان لا یکون	[illegible]	۲۵	یقتضی ان	یقتضی	〃	۲۱	لوانکشف	لو انکشف
〃	۳	[illegible]	مرح	[illegible]	۶۲	الادراک	الادراکات	〃	۴۷	اللازمنة	الازمنة	〃	۴۲	[illegible]	تصغی
[illegible]	۴۴	الاصدقة	الاضافة	۸۵	۱۱	العلوم	العلوم	〃	〃	الاعادة	الاعادة	〃	۳۴	تحققها	تحققها
[illegible]	۵۵	[illegible]	[illegible]	[illegible]	۴۴	معلوم	معلوما	۹۲	۳۳	لزوم	لزوم	〃	۵۲	لولم وجد	لو وجد
۷۲	[illegible]	[illegible]	[illegible]	〃	۳۵	[illegible]	[illegible]	〃	۵۳	الطاری	الطاری	〃	۵۵	علی هذا	وعلی هذا
〃	۵۴	[illegible]	[illegible]	〃	۴۰	الادراکات	الادراکات	۹۸	۱۲	[illegible]	[illegible]	۱۱۰	۱۴	من دراک	من الادراکات
[illegible]	[illegible]	ثبت	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	〃	۳۷	[illegible]	[illegible]	۱۱۰	۴۱	ووجود	ووجودا
[illegible]	[illegible]	الادراک	الادراکات	۸۶	۱۵	اللازمنة	الازمنة	〃	۴۶	نعید	نرید	〃	۵۲	قلت	قلست
[illegible]	[illegible]	[illegible]	بذا الحصر	۸۷	۲۱	حال	المحال	〃	۴۷	الا	لا	۱۱۱	۱	[illegible]	[illegible]
[illegible]	۴۳	[illegible]	صیغة	〃	۳۰	والصفة	والصفه	۹۹	[illegible]	ههنا	هنا	۱۱۲	۴۵	یکونه	یکون
[illegible]	۳۷	الآن	[illegible]	〃	۴۷	لما کان	لما کان	〃	۵۱	اجزء	اجتزء	〃	۵۸	الاعداد	[illegible]
〃	۴۵	اعمرا	عمرو	[illegible]	۵۳	بکرا	بکر	〃	〃	اختزء	اجتزء	۱۱۳	۴۱	فقیاس	فیقاس
[illegible]	۵۵	[illegible]	بعینه	۸۷	[illegible]	[illegible]	[illegible]	〃	۵۵	ان یکون	ان یکن	〃	۴۱	المعدودات	المعدودات
[illegible]	[illegible]	[illegible]	الجمیع	〃	۱	[illegible]	[illegible]	۱۰۰	۲۹	مساواة لا	مساواة لا	〃	۵۰	اذا	اذ
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	۱۹	فیشرع	فشرع	〃	۴۳	تنبیهک	تنبهک	۱۱۴	۳۳	وبینها	وبینهما

صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح
[illegible]	۱۴	عشراة	عشرة	۱۳	۱۲	الحقیقة	الحقیقیة	۱۴۰	۴۷	عا	علی	۱۵۳	۴۵		
//	۳۷	عشریة	عشرویة	//	۴۴	حواشیة	حواشیه	۱۴۱	۹۰	لایوقف	لایتوقف	//	۲۲		
//	۴۷	ذلك	ان	//	[illegible]	الفرقة	الفرقة	[illegible]	۵۰	المطلوبا	المطلوب	//	۱۸		
۱۱۵	۵۸	ضابطة	ضابطة	//	۵۴	او	اذ	۱۴۳	۲۵	اجزار	اجزاء	۱۵۴	۴۳		
//	[illegible]	فی النفس	فی النفس	۱۲۸	۱۵	لاریب	بلاریب	۱۴۴	۱۳	الطبیق	التطبیق	//	۴۶		
۱۱۶	۱۴	فثانیها	وثانیها	//	۲	آو	او	۱۴۵	۱۸	لشیء	الشیء لیس الزم	۵۵			
۱۱۷	۱۱	یصدق	بصدق	۱	۲۵	حقیقة	وحقیقة	//	۴۱	القاضی	القاضی	۲۰۴	۲۵		
//	۱۳	لایصدق	لایصدق	//	۴۹	الفرقة	العرفة	[illegible]	۵۱	الحال	المال	//	۵۴		
//	۱۴	لایصدق	لایصدق	//	۶۰	تسمی	تسمی	۱۴۶	۴۹	باجزار	باجزاء	//	۵۷	التقییده	التقییدیة
//	۲۰	لثانیة	الثانیة												
//	۲۷	فیما	فیها	۱۲۹	۴	بطل	بکل	//	۴۹	اجزائه	اجزائه	۱۱	۱	التجزئیة	التجزئیة
[illegible]	[illegible]	کما یقال	کما یقال	//	۴۹	انا نقول	انا لانقول		۵۲	الاخری	اخری	//	۵۱	بالاذعان	بل اذعان
۱۱۸	۵	ولاحظه	ولاحظ	۱۳۰	۴۱	الوجوب	[illegible]	۱۴۷	۹	[illegible]	لغیر	۱۵۸	۱۲	علما	علما
//	۳۴	احدهما	احدهما	۱۳۱	۴۴	بمن	من	//	۱۲	بالوجوه	بوجوه	۱۵۹	۴۹	المقناطیس	[illegible]
//	۳۶	الدراهم	للدراهم	۱۳۲	۹	کان	فکل	//	۲۲	الزائل	[illegible]	۱۶۰	۴	الشئ	للشئ
//	۴۴	المقولة	المعقولة	//	۲۸	فم	ثم	//	۳۸	عالمه	عالمة	//	۱۰	التاتیرمن	التاثیر من
[illegible]	۵۳	الوصفی	الوصفی	//	۴۲	حقیقة	حقیقیة	۱۴۸	۴۷	الانحائه	انحائه	//	۱۶	هذه	هذا
۱۱۹	۱۱	عدد	عددا	//	۵۷	الاصل	الکل	//	۴۸	لی	علی	//	۲۳	لما	کما
//	۲۹	لاما	لامرا	۱۳۳	۴۵	یتعلق	بتعلق	//	۵۷	والثانی	والتالی	۱۶۱	۱	التی	
۱۲۰	۱۱	النفس	النفس	۱۳۴	۲۵	الجزا	الجزء	۱۴۹	۹	اذا	اذ	//	۷	[illegible]	
۱۲۰	۵۴	اجزاء	اجزاء	//	۴۹	وجلوه	وجزء	//	۳۲	البسیط	البسط	//	۱۲	[illegible]	حاصلة
۱۲۱	۵۳	یکون	یکون	۱۳۶	۹	واحد	واحاد	//	۵۰	التقدیر	التقریر	۱۵۱	۲۹	بین	عنه بعض
۱۲۲	۲۱	وهو وصف	وهو وصف	//	۱۶	الوصدین	الواحدین	//	۱۵۰	لسیط	بسیط	[illegible]	۵۱	لا	لانه
//	۵۴	من الذین	من الاین	//	۳۴	للعدة	العدد	۱۵۰	۱۳	فیه	علیه	//	۵۱	[illegible]	[illegible]
۱۲۳	۳۵	نعقل	نعقل	//	۳۸	علیه	علیه	//	۱۷	بالمطابقة	المطابقة	//	۵۴	[illegible]	[illegible]
//	۴۴	تذبل	تذیل	//	[illegible]	[illegible] علیه	ان کان علیه	//	۲۰	انتزاع	[illegible]	[illegible]	۴۰	تعدا	تعد
۱۲۴	۱۲	فی رسالة	فی رسالته	//	[illegible]	[illegible]	عن وجه	//	[illegible]	لان	ان	//	۳۲		
۱۲۵	۹	لاالحقیقة	لاالحقیقة	۱۳۷	۱	لیس	ولیس	//	۵۴	هو	وهو	۱۶۴	۱	لاالکتاب	[illegible]
[illegible]	۲۳	تحصیلها	تحصیلها	//	۴۵	القبات	القبات	۱۵۱	۴۳	المنکرین	المنکرین للوجود	//	۱۱	کما فیه	
//	[illegible]	رسالته	رسالته	//	۵۲	علیه	علیه	۱۵۲	۱۵	وموضع	من				
[illegible]	۱۰	تجربی	تجربی	۱۳۸	۱۲	سنعنی	یعنی	//	۳۰	النخابج	الخارج	۲۵	۲۰	الانقلاب	الانقلاب
[illegible]	۱۴	خیر	ضمیر	//	۲۷	علیه	علة	//	۳۲	والکتف	واکتنفت	//	۳۶	لا	ولا
//	۱۷	الاثنین	للاثنین	۱۳۹	۳۴	فی مرتبة	فی مرتبة	//	۳	الحقیقیة	الحقیقیة	//	[illegible]	[illegible]	والاث
//	۱۸	الاثنین	للاثنین	۱۴۰	۴۲	فصارة	فصارت	۱۵۳	۱	ان	ان	۱۶۷	۱۴	سبق	[illegible]
//	۴۷	بعینه	بعینه	//	۳۴	فهذه	فهذا	//	۶	الانضمامیة	الانضمامیة	//	۴۴	لاالانفعا	[illegible]